الوضع القانوني للدول الصغيرة في ضوء القانون الدولي

م.د. اياد ياسين حسين
كلية القانون- جامعة صلاح الدين–أربيل

The Legal Status of Small States Under International Law

Prof. Dr. Ayad Yasin Husein Kokha
College of Law / Salahaddin University– Erbil

المستخلص: في المشهد المعقد على الساحة الدولية برزت الدول الصغيرة كموضوعات فريدة للقانون الدولي وتحدت المفاهيم التقليدية للسيادة وقوة الدولة، وعلى الرغم من محدودية نطاقها الجغرافي والديموغرافي الا ان هذه الدول تمكنت من نحت أدوار مهمة في النظام القانوني الدولي وتشكل حالياً أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ ويحتاج القانون الدولي العام الى الاهتمام الأكاديمي المتواصل بدراسة محتوياته ومستجداته باستمرار وبالاخص فيما يتعلق باشخاصه المميزين، ولذلك تركز هذه الورقة البحثية على الكيانات القانونية الصغيرة المتواجدة على ساحة العلاقات الدولية المعاصرة، وعادة ما تكون حجم هذه الكيانات محدود جدًا ديموغرافيا و/أو جغرافيًا (بالمقارنة مع الدول التقليدية الاخرى)، الا انه لا يوجد معيار قانوني دقيق لتحديد شكل او حجم هذه الكيانات، بل تتغاير كل واحد منها بحسب الظروف والمبررات التاريخية والسياسية لنشأته؛ ومع ذلك فان هذه الكيانات رغم ضآلة امكانياتها البشرية والمادية الا انها دول مستقلة ذوات سيادة وشخصية قانونية كاملة بحكم القانون الدولي (*de jure*)، وتتمتع بسمات وخصائص فريدة بسبب قلة سكانها وصغر مساحتها وندرة مواردها ومحصورية نفوذها السياسي، ولكن تحتفظ بحقوق والتزامات سيادية تمامًا كأية دولة أخرى أكبر وأكثر قوة منها. وهناك بعض الاشكالات الخاصة بهذه الكيانات من حيث مفهومها وتحديد معاييرها وتكييفها القانوني وتوضيح معالم سيادتها والاعتراف القانوني بها وبيان مركزها في اطار القانون والعلاقات الدولية وكيفية تفاعلها (تأثيرها وتأثرها) بالمحيط الدولي السائد والتحديات التي تواجهها في النظام القانوني الدولي ومدى امكانية التغلب عليها، فتحاول هذا البحث استكشاف كل ذلك من خلال تشخيص نقاط الضعف والقوة التي تمتلكها وابراز انها –في سبيل الحفاظ

على أمنها واستقرارها– تلعب ادواراً هامة ومتنامية في تطبيق قواعد القانون الدولي العام وتطويرها. **الكلمات المفتاحية:** الوضع القانوني، الدول الصغيرة، السيادة، الاعتراف، الدور في القانون والعلاقات الدولية.

Abstract: On the complex international scene, small states have emerged as unique themes of international law that have challenged traditional concepts of sovereignty and state power. Despite their limited geographic and demographic scales, such states have been able to carve significant roles in the international legal system. Nowadays, they comprise the majority of member states of the United Nations. International public law necessitates continuously updating its contents and emergencies, specifically its unique subjects. Therefore, this paper focuses on the legal entities that exist in the contemporary international arena. Compared to other traditional states, the size of these entities is usually very limited demographically and/or geographically. However, there is no precise legal criterion to determine the shape or size of such entities. Each of them varies according to the historical and political circumstances and justifications for their establishment. Nevertheless, despite their meagre human and material potential due to their small land, small population, scarce resources and limited political influence, they are independent sovereign states with full legal personality by de jure under international law, with unique features and characteristics that retain sovereign rights and obligations equally to any other state larger and more powerful. There are certain problematic issues related to these entities in terms of their concept, identifying their criteria, legal

characterization, clarifying the contours of their sovereignty and legal recognition, determining their status in the framework of international law and relations, interacting within the prevailing international situation (the impact and vulnerability), challenging the obstacles they face in the international legal regime and the extent to which they can be overcome. This paper attempts to examine all this by diagnosing their strengths and weaknesses and highlighting that, to maintain their security and stability, they play vital and growing roles in applying and evolving the rules of public international law.

Keywords: Legal Status, Small-States, Sovereignty, Recognition, The Role in International Law and Relations.

المقدمة

أولاً- خلفية عنوان البحث: الدول الصغيرة هي دول محدودة جغرافيا وديموغرافيا ولكنها مستقلة وذوات سيادة بحكم القانون الدولي ولها شخصيات قانونية كاملة في المجتمع الدولي وتشكل أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الوقت المعاصر؛ ورغم وجود الكثير من التحديات (كالعسكرية والامنية والسياسية والاقتصادية وغيرها) التي تواجهها على الساحة الدولية وضرورة تفاعلها (تأثيرها وتأثرها) بالمحيط الدولي السائد والنظام القانوني الدولي القائم، الا ان الكثير منها اضحت لها دور بارز في اطاري القانون والعلاقات الدولية؛ حيث ان المعايير التقليدية في تصنيفات الدول تضاءلت اليوم في منطق قوة الدول وتطورت مباديء وقواعد القانون الدولي العام كثيرا بالمقارنة مع الفترات السابقة، فلم تعد مساحة الدول وعدد سكانها ومواردها الاقتصادية المعايير الوحيدة لمدى فاعلية الدولة وتحديد مركزها القانوني في نسقها الاقليمي والدولي، وهذا ما يؤكده الدور الفاعل لكثير من الدول الصغيرة في الشؤون الدولية المختلفة في الوقت المعاصر، فعندما يتم النظر الى ادوار دول امثال قطر والامارات العربية المتحدة

وسنغافورة واسرائيل وغيرها على الساحة الدولية يبدو ان وزن وفعالية هذه الدول لم يحددها لا المساحة ولا السكان، وانما الامكانيات وخاصة الاقتصادية والتحالفات مع القوى الكبرى، حتى اضحى دورها ومكانتها افضل من العديد من الدول التي تكبرها حجما بالمساحة والسكان.

ثانياً- أهمية الموضوع وأهدافه: تتبع أهمية هذا البحث من أهمية الدول الصغيرة بحد ذاتها في عالم القانون والعلاقات الدولية المعاصرة وما تشكله علاقاتها الدولية من أدوار فاعلة في النسق الدولي؛ اذ إن الكثير من هذه الدول تسعى إلى تنظيم نفسها بفعالية في الساحة الدولية، فلا تستطيع هذه الدول أن تتحمل البقاء خارج المفاوضات الدولية (الثنائية والجماعية) وخاصة في اطارها التعاوني، حيث تحتاج الى خلق فرص التعاون الاستراتيجي والخطوات العملية لمعالجة تحدياتها، مع التركيز بشكل خاص على أنشطتها المتنوعة وتعزيز مشاركتها الدبلوماسية في المحافل الاقليمية والدولية البارزة وذلك لاجل التوصل الى أفضل الممارسات والإصلاحات والتطورات الممكنة عبر ابرام المعاهدات والانضمام الى التحالفات الاقليمية والدولية لاجل تبادل المعلومات وبناء القدرات التنموية والدعم من منظومة الأمم المتحدة؛ حيث تجد قوتها في الأعداد حتى أضحت في الوقت المعاصر مجموعة ذات مغزى داخل الأمم المتحدة فارتفعت أعدادها ومبادراتها ونفوذها في الجمعية العامة، التي تتمسك بمبدأ صوت واحد لكل دولة ذات سيادة، ولذا أصبح عدد الدول الصغيرة مهمًا للغاية؛ وقد تميزت العقود الأخيرة بزيادة الاهتمام الأكاديمي بدراسة الكيانات السياسية الصغيرة ولكن في منظورها السياسي اكثر من القانوني، فتهدف هذه الدراسة الى ابراز الجانب القانوني الدولي وتستكشف الوضع القانوني لها وتفحص حقوقها والتزاماتها ومكانتها داخل المجتمع الدولي وذلك عبر تحديد مفهومها في نطاق القانون الدولي ومعرفة منظومة السيادة القانونية لها وتحديد مركزها القانوني على الساحة الدولية وتستعرض أدوارها على الساحة الدولية وتشخص أهم نقاط القوة والتحديات التي تواجهها وكيفية التغلب عليها.

ثالثاً- مشكلة البحث واسئلته: هناك إشكالية كبيرة في تحديد مفهوم الدول الصغيرة وتكييفها وبيان مركزها في ضوء القانون الدولي بسبب التحديات والمشاكل التي تواجهها حول صغر

حجمها، إذ تتسم الدول الصغيرة بمحدودية نطاقها جغرافيا وديموغرافيا، وغالبا ما تكون ضعيفة في تلبية المتطلبات اللازمة للتفاعل مع المحيط الدولي، حيث ان العلاقات الدولية للكثير منها محدودة باعتبارها كيانات صغيرة تفتقر الى البنى التحتية أو الموارد اللازمة لتغطية شؤونها الامنية والدفاعية او الدبلوماسية الواسعة النطاق، مما يزيد من تعقيد مطالباتها الدولية؛ وهكذا فإن الدول الصغيرة على الرغم من امتلاكها للصفات القانونية الكاملة للدولة، الا انها تواجه تحديات فريدة في الشؤون الدولية، اذ يمكن أن يؤثر حجمها الصغير ومواردها المحدودة بشأن قدرتها على ممارسة سيادتها بشكل كامل من الناحية العملية والمشاركة بفعالية في النظام القانوني الدولي؛ ورغم كل ذلك وباعتبارها أعضاء معترف بها في المجتمع الدولي، تتمتع الدول الصغيرة بنفس الحقوق والالتزامات الأساسية على غرار جميع الدول الكبرى، وهي تستطيع ان تكون لها دور بارز في الوسط الدولي كما هي الحال بشأن البعض منها، حيث إن دعم مشاركة الدول الصغيرة وحماية مصالحها أمر ضروري لدعم مبادئ المساواة السيادية والشمول التي تدعم تطور قواعد القانون الدولي؛ ومع بروز المستجدات الدولية سيظل الوضع القانوني للدول الصغيرة اعتبارًا مهمًا في تشكيل نظام عالمي أكثر عدالة وإنصافًا، وبناء على ذلك تحاول الدراسة الاجابة عن ماهية او مفهوم هذا النمط من الدول، وما هي معايير تحديد هذا المفهوم؟ وما هو مركزها في ظل القانون الدولي؟ وهل توجد اية اشكالات في حوزها السيادة التامة والاعتراف بها من قبل الدول الاخرى؟ ثم ما هي ادوارها الرئيسة والثانوية التي تقوم بها وما هي التحديات والمعوقات التي تواجهها على المستوى الدولي وكيفية التغلب عليها؟

رابعاً– منهجية البحث وهيكليته: يتبنى هذا البحث منهج التحليل القانوني المشتق من الطريقة الاستقرائية والاستعانة بدراسات وآراء الفقهاء والمختصين ذوي العلاقة؛ وكذلك يتبنى البحث استخدام المنهج المقارن–التطبيقي بين مختلف التجارب العملية لبعض هذه الدول الصغيرة عبر إيراد وشرح بعض المواقف الدولية ذات الصلة في هذا الميدان، بغية الوصول في نهاية المطاف الى بعض الاستنتاجات المهمة على الصعيد القانوني الدولي وطرح بعض المقترحات المناسبة لمواجهة تحدياتها ومشاكلها. وعليه، سنحاول فيما تبقى من هذه الدراسة استعراض ومناقشة مبحثين رئيسين، نناقش في أولهما: ماهية أو مفهوم الدول الصغيرة وتحديد سيادتها ومركزها

القانوني في ضوء القانون الدولي ومدى الاعتراف بها من قبل الدول الكبرى؛ أما المبحث الثاني فسوف نخصصه لبحث أدوار الدول الصغيرة في المحافل الدولية والتحديات التي تواجهها ومدى امكانية التغلب عليها في ضوء تفاعلها مع القانون والعلاقات الدولية؛ ونختم هذا البحث بما نتوصل إليه من استنتاجات، وما نراه ضرورياً للعمل به من مقترحات.

المبحث الأول: ماهية الدول الصغيرة وسيادتها في ضوء القانون الدولي العام: يمكننا تقسيم هذا المبحث على مطلبين، نبيّن في اولهما مفهوم الدول الصغيرة في ضوء أحكام القانون الدولي العام من جهة؛ فيما ندرس في المطلب الثاني سيادة الدول الصغيرة والاعتراف بها في ضوء القانون الدولي العام من جهة أخرى، كما هو موضّح أدناه.

المطلب الأول: مفهوم الدول الصغيرة في ضوء القانوني الدولي العام: لقد تميزت العقود الأخيرة بزيادة الاهتمام الأكاديمي بدراسة الدول الصغيرة، ومع ذلك وعلى الرغم من المنشورات التي لا حصر لها في هذا الشأن، فانه لا يزال هناك عدم اتفاق أو تعريف مرضٍ لهذا النمط من الدول وخصوصا في اطار القانون الدولي العام بسبب الحجم المحدود لها في السياقات الجغرافية والديموغرافية والسياسية والاقتصادية، ولان التعريفات الحالية للدول الصغيرة تعوقها التناقضات والتعسف والافتقار إلى الوضوح[1]؛ وهناك عدة مصطلحات تطلق على هذا المفهوم تم استخدامها من قبل الدارسين في هذا المجال بشكل تبادلي او تداخلي أحياناً ومستقل أحياناً أخرى، منها مثلا: الدول الصغيرة أو الصغرى أو الدول الصغيرة جدا أو الدويلات أو الكيانات السياسية الصغيرة او الدول المجهرية او القزمية او الدول المتخلّفة او الدول الضعيفة او الفقيرة أو الرمزية او الدولة حديثة العهد او الاستقلال الخ... وقد تراكمت هذه المصطلحات على أثر مرور هذه الدول بالتجارب الاستعمارية والبروز الكثيف لها بعد الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في غضون الحرب الباردة في عقدي الخمسينات والستينات من القرن

[1] Zbigniew Dumienski, Microstates as Modern Protected States: Towards a New Definition of Micro-Statehood (2014), Centre for Small State Studies: Institute of International Affairs: University of Iceland, at 2.

العشرين في ضوء تنامي حركات التحرر القومية تحت رعاية القانون الدولي ومؤسساته وعلى رأسها منظمة الامم المتحدة[١].

وقد اخترنا مصطلح " **الدول الصغيرة**" للدلالة على المعنى المقصود تماشيا مع ما أورده المختصين البارزين في هذا المجال[٢]؛ ولاجل تحديد هذا المفهوم الشائك في ضوء القانون الدولي المعاصر والابتعاد قدر الامكان عن اللبس والغموض نحاول هنا التعرض بايجاز لبعض المعايير والتعاريف الخاصة بها في ضوء آراء بعض الباحثين، كما هو موضح في ادناه.

توجد بعض التعاريف الموضوعية لمفهوم هذا النمط من الدول وتصنيفها على أنها صغيرة من قبل الدارسين في مجال القانون والعلاقات الدولية وفقاً لبعض المعايير الخاصة في هذا الخصوص؛ فوفقا للمعيار الكمي الذي يصنف الدول الصغيرة (بالمقارنة مع الدول كبيرة الحجم ديموغرافيا وجغرافيا) من خلال مساحة الدولة الإقليمية وكذلك حجم سكانها والناتج القومي الخام لها واستهلاك الطاقة والموارد، ووفقا لاحد المنادين (ديفيد فيتل David Vital) بهذا المعيار فان الدولة الصغيرة هي تلك الدولة التي يتراوح عدد سكانها بين (١٠) إلى (٣٠) مليون نسمة[٣]؛ بينما صمويل كوزنتس Samual Kuznets حددها بانها تلك الدولة التي يتراوح عدد سكانها بين (٥) الى (١٥) مليون نسمة[٤]؛ وفي هذا السياق، فقد عرفتها الامم المتحدة وفقا لهذا

---

[١] لقد شهدت بدايات فترة الحرب الباردة ولادة منظومة دول عدم الانحياز وانتشر معها مفهوم دول العالم الثالث التي تميّزت بتدني مجالها الصناعي ومواردها الماديّة وضعف إنتاجها وافتقارها للقدرات التكنولوجيّة بعد سيطرة المنتج الوحيد الذي جعلها مضطرة إلى الاستعانة بالخبرات الخارجية الأجنبيّة وبالبنوك الدولية للاقتراض، وبالتحصيل تغوّل الشخصيات المتنفذة في مراكز الحكم العالمي كونها تمسك بقوّة وسلطة اتّخاذ القرار الدولي... ينظر: عمر الحضرمي، الدولة الصغيرة: القدرة والدور-مقاربة نظرية، مجلة المنارة، العدد (4)، ٢٠١٣، ص٦٠؛ ود. ناجي محمد عبدالله وسناء ستار نجم، مدخل لفهم أدوار الدول الصغرى، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٢٧، المجلد ١، ٢٠٢٢، ص ص٧٤-٧٧.

[٢] ينظر على سبيل المثال: عمر الحضرمي، مصدر سابق؛ وحسن إبراهيم، الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢؛ و Zbigniew Dumienski, *op. cit.*؛ وينظر ايضا: علي حصّين الأحبابي، الدول الصغيرة في النظام الدولي، موقع البيان، 28 آب ٢٠٠٦، متاح على العنوان الالكتروني الاتي:
<https: //www.albayan.ae/opinions/2006-08-28-1.948393> accessed 10.03.2024.

[٣] عمر الحضرمي، مصدر سابق، ص61.

[٤] شرقي عبد الغاني، أثر تراتبية القوة في النظام الدولي على سلوك الدول الصغرى، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية: جامعة محمد بوضياف-المسيلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، المجلد (٥): العدد(٢)، 2020، ص١٤٨٦؛ وينظر ايضا:
Zbigniew Dumienski, *op. cit.*, at 8-14.

المعيار ايضا باعتبارها كيان صغير جدا في مساحتها ومحدود جدا في عدد سكانها ومواردها البشرية والاقتصادية؛ ولكن من دون أي تحديد لحجم الصغر والكبر او حتى تحديد عدد السكان المقصود[١]. ويرى البعض انه من المتفق عليه في ادبيات العلاقات الدولية أن تعداد سكان دولة ما إذا لم يتجاوز (١٠) ملايين نسمة وإذا لم يعادل ناتجها القومي الخام نسبة 1% من الناتج الخام العالمي وإذا لم تتمتع بإقليم واسع وحجم معقول من القدرات العسكرية، فإنها تُصنَّف كـ"دولة صغيرة" بغض النظر عن سماتها الاخرى أو الادوار التي تلعبها على الساحة الدولية؛ ولذلك فأن الدول الصغيرة حاليا تجد صعوبة في حماية مصالحها الخاصة في المجتمع الدولي، وبالتالي فان معطى صغر حجم الدول في النظام الدولي يحدده هشاشة الدول وتدنيها وليس قوتها[٢]. وقد رفض مختصون آخرون (أمثال رادولف رومل Radolf Rummel وجاك سوير Jack Sawer) أن يكون معيار الحجم العنصر الحاسم في تصنيف الدولة كدولة صغيرة، معتمدين على أن هناك الكثير من الدول صغيرة الحجم ولكن تميّزت بقدراتها الفعالة على الساحة الدولية، ومن ذلك مثلا إسرائيل وقطر والامارات العربية المتحدة والأردن وغيرها[٣]. ولجأ آخرون (مثلا روثشتاين Rothstien) الى المعيار الامني في تحديد مفهوم مثل هذه الدول على اعتبارها تلك الدول التي تقر بعجزها عن الحصول على الأمن الداخلي أو الداخلي، ولاجل تأمين الحصول على هذا الاخير تجد نفسها مضطرة إلى الإعتماد على مساعدة الدول الاخرى، وغالبا ما تضحي بكثير من مصالحها ومبادئها وحتى قيمها (اي تخل بسيادتها) في سبيل الحفاظ على وجودها واستمرار بقائها[٤].

ويصنف البعض الاخر الدول الصغيرة بالاستناد الى معيار آخر وهو معيار القوة او التأثير في الشؤون الدولية، فوفقا لهذا الاتجاه (الذي ينادي به مثلاً روبرت كيوهن Robert Keohane) فأن الدولة الصغيرة تتحدد بالتأثير (القوة والامن) الذي تقوم بها في ميدان العلاقات الدولية، بقطع النظر عن صفتها القانونية أو الشخصية القانونية الدولية التي تتمتع بها، والفرق في حجم

(١) حسن إبراهيم، مصدر سابق، ص٦٩-٧٤.
(٢) ينظر: د. ناجي محمد عبدالله وسناء ستار نجم، مصدر سابق، ص ص٨٧-٨٨.
(٣) عمر الحضرمي، مصدر سابق، ص ص٦١-٦٢.
(٤) المصدر السابق، ص62.؛ وشرقي عبد الغاني، مصدر سابق، ص ص١٤٨٦-١٤٨٧.

التأثير يتحدد بناء على الفرق في حجم القوة التي تحوزها هذه الدول كل على حدا؛ فهي عادة ما تكون ضعيفة أو معدومة التأثير في النظام الدولي، وهي سواء اكانت منفردة أو مجتمعة لا تستطيع مواجهة أي تهديد أمني كبير بشكل أساسي دون الاعتماد على المساعدة الخارجية، لأنها في الأصل مستهلكة للأمن وليست منتجة له[١].

ويرى الباحث جورجس فوريول (Georges Fauriol) ضرورة عدم الاخذ بمعيار واحد فقط من المعايير السابقة في تعريف الدول الصغيرة، بل من الاجدر الجمع بين كل هذه المعايير أعلاه بغية إزالة الغموض، حيث يعرفها بانها مجموعة دول ذوات سيادة يشير السياق الدولي إليها بأنها وحدات دولية مستقلة لها أدوار سياسية واقتصادية محدودة في العلاقات الدولية، بحيث تمتلك حجم جغرافي محدود وحجم سكاني متدني وتعاني ضعفا امنيا او اقتصاديا او مستوى متدني من الاندماج الاجتماعي وعدم الاستقرار المؤسساتي ولها ايضا مستوى متدني أو ربما منعدم من حجم التفاعل او التأثير في العلاقات الدولية، لكونها عاجزة عن تطوير بدائل اخرى فاعلة[٢]. ونحن نشاطر هذا الاتجاه الاخير ونراه الارجح من بين المعايير السابقة الذكر وهو يجمع بين كل هذه المعايير وغيرها لإزالة الغموض أو التناقضات بشأن تحديد مفهوم هذا النمط من الدول وخصوصا في الاطار القانوني الدولي، إذ أن الدول الصغيرة هي مجموعة من الدول السيادية المستقلة ذات أدوار قانونية وسياسية وعسكرية واقتصادية متواضعة في الشؤون الدولية، ولكنها دول مستقلة وذوات سيادة وشخصية قانونية تامة بموجب أحكام القانون الدولي، وتتمتع بسمات وخصائص فريدة بسبب مساحتها الجغرافية الصغيرة ومواردها المحدودة ونفوذها السياسي الضيق نسبيًا بالمقارنة مع الدول الاخرى الكبيرة أو القوية الموجودة على الساحة الدولية، ولكن تحتفظ في الوقت نفسه بحقوق والتزامات سيادية تمامًا مثل أي دولة أكبر وأكثر قوة منها، والتي يتم الاعتراف بها دوليًا كدول ذوات سيادة كاملة على الرغم من صغر حجم جغرافيتها وديموغرافيتها؛ فوفقًا لاتفاقية مونتفيديو (١٩٣٣) التي تحدد تعريف الدولة، يجب

[١] عمر الحضرمي، مصدر سابق، ص6.؛ وشرقي عبد الغاني، مصدر سابق، ص ص١٤٨٧.

[2] Georges Fauriol, Foreign Policy Behavior of Caribbean States, Center for Strategic and International Studies: USA, 1984, p.50.

استيفاء أربعة معايير لكي يُعتبر الكيان السياسي دولة: السكان الدائمون والإقليم المحدد والحكومة والقدرة على الدخول في علاقات مع دول أخرى[١]؛ وتفي هذه الدول قيد الدراسة بهذه المعايير، وبالتالي فهي مؤهلة كي تكون أعضاءا فعّالة في مختلف محافل المجتمع الدولي وتمتلك الشخصية القانونية والحقوق والواجبات التي تستلزمها السيادة القانونية الدولية.

المطلب الثاني: سيادة الدول الصغيرة في القانون الدولي والاعتراف بها

إن احدى المبادئ الأساسية للقانون الدولي هو "مبدأ سيادة الدولة" الذي يضمن لكل دولة على حدا –بغض النظر عن حجمها– الحق في حكم أراضيها وشعبها دون اي تدخل من جهات خارجية، بمعنى ان الدولة ذات السيادة لا تخضع ولا تعتمد على غيرها من الدول، ويُعرِّف القانون الدولي "الدولة ذات السيادة" بأنها كيان قانوني يأوي سكانًا دائمين وحدود جغرافية معروفة وحكومة واحدة وايضا قدرة على الدخول في علاقات مع غيرها من الدول ذات السيادة؛ وقد أكّد ميثاق الأمم المتحدة على سيادة الدولة الوطنية ونصت المادة (٢/١) من الميثاق على أن "تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها"، كما اعاد الميثاق التأكيد على هذا المبدأ في المادة (٢/٧) التي نصت على انه "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، ...[٢]"، وهذا يعني ان جميع الدول ذوات سيادات متساوية بغض النظر عن حجمها ـ وهو مبدأ مكرس في ميثاق الأمم المتحدة والذي يدل على ان الدول جميعها متساوية في الحقوق وتمارس سلطاتها بحرية دون اي تدخل خارجي ويحق لها تحديد وضعها السياسي والسعي من اجل تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأنه على كل دولة أو دول اخرى واجب احترام هذه الحقوق؛ ولذا فان من اهم خصائص سيادة الدولة هي انها سلطة شاملة وقائمة على أساس القانون لأنها تسمح للقائمين على الحكم بسن قواعد قانونية ملزمة لتطبيقها على جميع المواطنين، كما انها سلطة أصلية ذاتية ولا تخضع لأي سلطة أخرى مهما كانت ولا يمكن التنازل عنها ولا يمكن

[1] Montevideo Convention on the Rights and Duties of States (1933) The treaty was ratified by 19 Latin American states and the US, 165 I.N.T.S. 19.

[٢] ميثاق الامم المتحدة.

تجزئتها، وهي ايضا سلطة عليا ومطلقة ولا توجد سلطة أخرى مساوية أو اعلى منها داخل الدولة[١]؛ وهكذا تتمتع الدول الصغيرة ككيانات قانونية ذوات سيادة بنفس الحقوق التي تتمتع بها الدول الأكبر والاقوى منها وعلى غرار الاخيرة لها الحق في إبرام المعاهدات والمشاركة في عضوية المنظمات الدولية.

وفي هذا الشأن يحاول الباحث زبيغنيو دومينسكي (Zbigniew Dumienski) ان يقدم تعريفاً جديداً للدول الصغيرة ولكنه مبررتاريخياً، ويزعم أن الطريقة المفيدة والمجدية للنظر إلى الدول الصغيرة قد تكون النظر إليها كـ"دول محمية حديثة"، أي دول ذوات سيادة يمكنها أن تفّوض من جانب واحد بعض سمات السيادة إلى قوى أكبر في مقابل الحماية الحميدة التي تتلقاها لجدواها السياسية والاقتصادية[٢]، والأمر المهم هو أن عمل الدول الصغيرة في مثل هذه العلاقات المؤسسية مسموح به وضروري رغم صغر حجمها الجغرافي وأهميتها الحقيقية أو المتصورة[٣]. على سبيل المثال، إمارة موناكو (Monaco) هي مصنفة كدولة صغيرة ورغم كونها واحدة من أغنى دول العالم الا انها تعتمد على فرنسا في شؤون حماية امنها ودفاعها العسكري، ولكن القانون الدولي يعترف لها بسيادتها التامة على اراضيها وهي تحتفظ بحكومتها ونظامها القانوني، كما انها عضوة في العديد من المنظمات الدولية بما في ذلك الأمم المتحدة ووقعت على الكثير من المعاهدات الدولية كالنظام الاساساي للمحكمة الجنائية الدولية مثلاً؛

---

[١] د. سلماني سالم ود. عزالدين مسعود، خاصية سيادة الدول، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية: جامعة محمد بوضياف-المسيلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، المجلد (٦): العدد (١)، ٢٠٢١، ص ص٧٠٠-٧١٢.

[٢] يبدو ان زبيغنيو دومينسكي (Zbigniew Dumienski) قد استنبط رأيه من باحثين سابقين وهما إدوارد وارينغتون (Edward Warrington) وموريس مندلسون (Maurice Mendelson)، حيث يشيران الى أن الدول الصغيرة (Mini-states) تُعد دولًا حديثة محمية، أي ذوات سيادة تمكنت من توكيل سمات معينة من هذه السيادة إلى دول أكبر منها مقابل توفير الحماية الحميدة لاستمرار حكمها السياسي والاقتصادي ضد قيودها الجغرافية أو الديموغرافية، وتشمل أمثلة هذه الدول ليختنشتاين وموناكو وسان مارينو وأندورا وجزر كوك ونيوي وولايات ميكرونيسيا الموحدة؛ أما الفاتيكان، فهي تعد أصغر وحدة سياسية مُعترف بها كدولة ذات سيادة، فوفق إحصاءات يوليو ٢٠١٣ تحوي ٨٤٢ مواطنًا وتبلغ مساحتها ٤٤٠٠٠٠ متر مربع فقط؛ وهناك من الباحثين من يعارض اعتبار الفاتيكان دولة بسبب عدم ايفائها بالمعايير التقليدية لقيام الدولة وأن الوضع الخاص بمدينة الفاتيكان يعد وسيلة لضمان ممارسة البابا لوظائفه الروحية بحرية، ولذلك فهي أشبه إلى حد ما بوظيفة المقر الرئيسي للمنظمات الدولية... ينظر:

Edward Warrington (1994), Lilliput Revisited, Asian Journal of Public Administration, 16(1); see also Maurice Mendelson (1972), Diminutive States in the United Nations, The International and Comparative Law Quarterly, 21(4), at 609–630.

[3] Zbigniew Dumienski, *op. cit.*, at 2.

وكذلك الحال بشأن إمارة ليختنشتاين (Liechtenstein) التي تعتمد على سويسرا للحماية العسكرية والدبلوماسية، كما تعتمد مدينة الفاتيكان (Vatican) على إيطاليا في أمور مماثلة؛ عليه فان الدول الصغيرة –وعلى النقيض من الدول التقليدية– تعتمد غالبًا على دول مجاورة أكبر منها في ادارة امور الدفاع وبعض الأمور الدبلوماسية، وفي حين أن هذه الترتيبات لا تقلل من سيادة الدول الصغيرة، إلا أنها تشير إلى التحديات العملية التي تواجهها هذه الدول في ضمان سلامتها وأمنها وتنامي علاقاتها الدولية[١]. إن فهم تعقيد مسألة سيادة الدول الصغيرة من شأنه أن يساعد في الدفاع عن شرعية السيادة الوطنية لهذه الدول، فالاخيرة هي في الأساس دولة صغيرة معلنة عن نفسها تعمل وكأنها دولة فاعلة بكامل طاقتها على الرغم من أنها لا تحظى باهتمام جدي من جانب الدول اكبرى؛ وبشكل عام فان السيادة تعني امتلاك السلطة العليا المطلقة داخل أراضيها، ويمكنها أن تقرر سياساتها الخارجية بنفسها ايضا، وهي ليست تابعة أو مسؤولة أمام أي سلطة أخرى؛ وبناء على ذلك يبدو من الواضح إلىحد ما أن الدول ذات السيادة لا تلبي تماماً هذا التعريف المقبول عموماً للسيادة، واذا لم تتمكن الدولة من تلبية هذا التعريف أو أي تعريف مماثل تماماً، فيجب أن تكون سيادتها –من الناحية الفلسفية– موضع تساؤل[٢].

حيث ان فهم فكرة السيادة مهم بما فيه الكفاية لأنها الطريقة التي تتفاعل بها الدول (التي تمثل شعوبها) على الساحة الدولية من أجل الصالح العام، وفي هذا السياق يبرز "نظرية القانون الإيجابي للسيادة" في ظل وجود الحماية الحميدة لأغلب الدول الصغيرة من قبل الدول الكبيرة؛ إذ ينبغي النظر إلى هذه الدول الصغيرة –على الأقل– بحكم الأمر الواقع (*de facto*) ايضا وليس بحكم القانون (*de jure*) بصورة مطلقة؛ وقد تم طرح هذه الحجة لإضفاء الشرعية على الدول الصغيرة من خلال استكشاف المفاهيم الفلسفية والقانونية للدولة وفي ضوء الحقائق السياسية التطبيقية على الساحة الدولية المعاصرة لما يعنيه أن تكون دولاً صغيرة ذوات سيادة

(1) *Ibid*; and see The Embassy of Monaco in Washington DC, online available at <https://monacodc.org/monacohome.html> accessed 15.09.2024.
(2) Phillip J. Pillin (2021), The Sovereignty of Micronations, Academia Letters, Article 1439, at 1, online available at <https://doi.org/10.20935/AL1439> accessed 10.08.2024.

بحكم القانون، بينما زعمت أيضاً أن الدول الصغيرة المعلنة ذاتياً يمكنها نظرياً تلبية معايير الدولة، على الأقل، بحكم الأمر الواقع ايضا[١].

على سبيل المثال، جميع الدول الصغيرة والتي هي في الأساس دول محدودة جغرافيا وديموغرافيا ولكن معترف بها بشكل كامل وهي بحكم القانون دول ذاوت سيادة واستقلال؛ ولكن من الممكن القول –حسب رأي هذا الباحث– إنها ليست كلها بالضرورة ذوات سيادة مطلقة بحكم الأمر الواقع (*de facto*)، إذ إن غالبية الدول الصغيرة تعتمد بشكل كبير على حلفائها من أجل بقائها، فـ"ليختنشتاين"، وهي مثال بارز في هذا الشأن، تعتمد بشكل كبير على سويسرا على الرغم من كونها غنية نسبياً، وعندما تقدمت ليختنشتاين بطلب العضوية في عصبة الأمم، كان هناك استفسار بشأن مؤهلاتها للانضمام؛ وخلص الحكم إلى أن إمارة ليختنشتاين لا شك في أنها دولة ذات سيادة من الناحية القانونية، ولكن بسبب مساحتها الجغرافية المحدودة وقلة عدد سكانها فقد اختارت تفويض بعض سمات السيادة للآخرين؛ بعبارة أخرى، على الرغم من أن ليختنشتاين هي دولة ذات سيادة من الناحية القانونية أي بحكم القانون (*de jure*)، الا ان بعض جوانب سيادتها قد تم التنازل عنها بالضرورة لدولة أخرى؛ ولهذا السبب ولأنها لم تتمكن من الوفاء بجميع أدوارها الدولية الضرورية فانها لم تتمكن من الانضمام إلى عصبة الأمم[٢].

وهناك ايضا دول صغيرة اخرى مثل بالاو (Palau) التي تعاني من ظروف مماثلة وهي دولة اتحادية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية؛ كما يشُار إلى ناورو (Nauru) أحياناً باعتبارها دولة تابعة لأستراليا، وتعتمد الفاتيكان ايضا على إيطاليا في كل المرافق العامة تقريباً كالدفاع العسكري والسجون والمستشفيات والمياه والكهرباء وغيرها؛ وفي الواقع فان مثل هذه الدول هي كيانات مقيدة جغرافياً وديموغرافياً إلى الحد الذي جعلها تختار بشكل مستقل تفويض بعض سيادتها الخارجية إلى جيرانها الأكبر حجماً؛ وبعبارة أخرى فإن الدول الصغيرة هي من الصغر بحيث تختار (وربما تحتاج إلى) التنازل عن بعض سيادتها لدول

(1) *Ibid*.
(2) *Ibid*, at 2; and see Zbigniew Dumienski, *op. cit.*, at 17.

أخرى؛ وتثير هذه الأمثلة سؤالا مثيراً ًللاهتمام وهو: ماذا يعني أن تكون دولة ذات سيادة حقيقية او رمزية؟ فهذه الدول الصغيرة ذات سيادة قانونية بالتأكيد، ولكنها تبدو بعيدة كل البعد عن الحرية والاستقلال فيما يتصل بعلاقاتها مع الدول الأخرى[١].

ومن الجدير بالذكر ان الدول الصغيرة على الرغم من كونها ذات سيادة قانونية كاملة (بحكم القانون) الا انها ليست حرة من الناحية العملية كالدول الأخرى (القوى العضمى) كالولايات المتحدة الأمريكية أو جمهورية الصين الشعبية أو المملكة المتحدة، والتي تتمتع جميعها بقدر كبير من الحرية في الشأن الدولي وتصل قوتها إلى حد امتلاك القوة أو النفوذ على الدول الأخرى وبالاخص الصغرى، كما هي الحال بشأن الولايات المتحدة الأمريكية مع بالاو والمملكة المتحدة مع العديد من دول الكومنولث والصين مع العديد من الدول الأوقيانوسية الأخرى؛ وهكذا فان الدول الصغيرة المذكورة اعلاه تعتمد على الدول الأخرى (القوى العضمى) من أجل البقاء وادارة شؤونها الخارجية[٢].

ان كل هذه المواقف تشكل أمثلة على كيفية أن أفكار السيادة ليست بالضرورة واضحة، ومن المهم للغاية رؤية أن الدول الصغيرة ليست دائماً ذوات سيادة متساوية على غرار الدول الكبرى –على الاقل– بمعنى أنها ليست بالضرورة خالية من تدخل أو من نفوذ الدول الأخرى، أو حتى من السيطرة الكاملة على سياساتها الداخلية والخارجية؛ فصحيح ان مثل هذه الدول تمتلك السيادة القانونية "بحكم القانون"، ولكنها ليست دول ذوات سيادة كاملة "بحكم الأمر الواقع" لانها ليست مستقلة تماماً في ادارة شؤونها حيث تعتمد على الدول الاخرى في العديد من

(1) Phillip J. Pillin, *op. cit.*, at 2; and see Zbigniew Dumienski, *op. cit.*, at ١٨.

(٢) بالإضافة إلى ذلك، يمكن ملاحظة انه حتى بالنسبة لبعض الدول ذات النفوذ الفعال على الساحة الدولية -كالدول الاوروبية مثلا- تخضع بشكل محدود الى بعض المنظمات الدولية الحكومية؛ حيث أن دول منطقة الشنغن تتنازل عن السيادة عن حدودها والعديد من القرارات الاقتصادية وحتى بعض قدرات اتخاذ القرار بشأن بعض السياسات القانونية الداخلية لصالح الاتحاد الأوروبي... ينظر:

Phillip J. Pillin, *op. cit.*, at 2.

ضروریاتها، لذا فهي شبیهة –على حد هذا الرأي– بالدول المتنازع علیها أو الدول شبه المعترف بها أو على الأقل لیس أكثر من بعض هذه الدول[١].

وعلى الرغم من ذلك فانه –من وجهة نظر القانون الدولي– طالما أن الدولة الصغيرة بحكم القانون هي دولة ذات سيادة كاملة[٢]، وهي دولة مستقلة ويجب الاعتراف بها على هذا النحو حتى لو كانت تعتمد على الدول الاخرى في ادارة بعض شؤونها الداخلية والخارجية؛ وهذا امر متعلق بالجانب الإيجابي للتعاون في العلاقات الدولية، اي بالدعم والحماية الحميدة لهذه الدول، ولذا فانه ينبغي أن يكون القانون موضع الاهتمام في النهاية حتى لو لم تكن الدول الصغيرة (بحكم الامر الواقع) سياديون بصورة مطلقة؛ وفي هذا السياق هناك اختلاف بين عالم القانون "ما يجب ان يكون" وما هو كائن بالفعل في عالم السياسة والاخلاق، وكما يشير هانس كلسن (Hans Kelsen)العالم القانون النمساوي الشهير والمؤيد للمذهب الوضعي، فلا ارتباط مفهومي حكمي بين القانون والأخلاق، اي بين ما يفرضه القانون وتتطلبه العدالة، وبين القانون كما هو كائن وبين القانون كما يجب أن يكون[٣]. وعلى ذلك فإن الواقع يشير الى ان الدول الصغيرة، وهي عادة محدودة المساحة والسكان، تشكل تحديات فريدة للفهم التقليدي للدولة في ضوء القانون الدولي العام؛ فبينما تتمتع الدول الصغيرة بالخصائص الأساسية للسيادة والحدود المحددة والسكان الدائمين، فإنها غالبًا ما تفتقر إلى النفوذ الاقتصادي والسياسي للدول الأكبر وتتمتع بنفس الوضع أو المركز القانوني –بحكم القانون الدولي– لأي دولة أخرى ذات سيادة كاملة؛ فهي تمتلك السيادة ويمكنها الانخراط في العلاقات الدبلوماسية ولها نفس الحقوق والالتزامات مثل الدول الكبيرة، مع ملاحظة ان اعتراف المجتمع الدولي بها يعد أمرًا بالغ الأهمية لشرعية هذه الدول، وقد تم الاعتراف بمعظمها من قبل الأمم المتحدة ولديها عضوية

---

(1) Phillip J. Pillin, Declarations of Micronations: A Case for Legitimizing Micronations, The Dialogue, 2020, Phi Sigma Tau., at 63.

(2) Paweł Czubik (2022) *Sovereignty in International Law*. Chapter 4 in: International Law From a Central European Perspective. Legal Studies on Central Europe: Central European Academic Publishing, Miskolc, Budapest, at 107-108.

(٣) روبرت ألكسي، فلسفة القانون، مفهوم القانون وسريّانه، تعريب: د. كامل فريد السالك، منشورات الحلبي الحقوقية- بيروت، ط٢- ٢٠١٣، ص٢٢.

تامة في منظمات دولية مختلفة[1]، ويؤكد هذا الاعتراف سيادتها وتساويها مع الدول الأخرى بموجب القانون الدولي، لذا فهي تتمتع بنفس الوضع والحقوق التي تتمتع بها والالتزامات القانونية التي تفرض عليها كأية دولة أخرى ذات سيادة واستقلال وفقا لأحكام القانون الدولي، اذ ان لديها مهمة الحفاظ على السلامة إقليمية والحق في الدفاع عن النفس ويمكنها الدخول في علاقات دبلوماسية مع كل دول العالم؛ ومع ذلك فإن حجمها المحدود جغرافيا وديموغرافيا يمكن أن يفرض معوقات او تحديات فريدة أمامها من حيث تأمين الدفاع والامن والجدوى الاقتصادية والتأثير على الساحة الدولية، وهنا قد تلجأ مضطرة ضد قيودها الجغرافية أو الديموغرافية الى التحالف مع دول أكبر منها مقابل توفير الحماية الحميدة لاستمرار حكمها وامنها واستقرارها وتنميتها؛ وهذا امر متعلق بـ"نظرية القانون الإيجابي للسيادة" في اطار التعاون والدعم والحماية الحميدة لهذه الدول، ولا يمكن ان يفسر هذه المواقف التعاونية الدولية –في رأينا– بانها دول منقوصة السيادة القانونية.

المبحث الثاني: أدوار الدول الصغيرة وتحدياتها في القانون والعلاقات الدولية: يتناول هذا المبحث مطلبين، يتم في اولهما بيان أدوار الدول الصغيرة في المحافل الدولية في ظل أحكام القانون والعلاقات الدولية؛ فيما يتناول المطلب الثاني تحديات الدول الصغيرة في ضوء القانون والعلاقات الدولية وكيفية مواجهتها عند تفاعلها مع المحيط الدولي السائد؛ كما هو مبيّن في ادناه.

المطلب الأول: أدوار الدول الصغيرة في القانون والعلاقات الدولية: ان دور الدول الصغيرة في هذا السياق يعني مدى وكيفية تفاعلها بالمحيط الدولي السائد، ويعبر عن مجموعة من وظائف محورية تقوم بها في فترة زمنية معينة، ويتطلب منها مراعاة جوانب جوهرية تخص برسم اطار

[1] كما ذكرنا سابقا فان اتفاقية مونتيفيديو لعام ١٩٣٣ قد حددت المعايير القياسية للدولة (إقليم محدد، وسكان دائمون، وحكومة، والقدرة على الدخول في علاقات مع دول أخرى)، والدول الصغيرة على الرغم من صغر حجمها ولكنها تلبي هذه المعايير عمومًا؛ ولكن اعتراف المجتمع الدولي بها كدول ذوات سيادة قد يكون معقدًا، فكما تم الاشارة الى الاعتراف ببعض الدول الصغيرة امثال موناكو وليختنشتاين كدول مستقلة؛ ولكن لا زالت دويلات أخرى كـ"تايوان" مثلاً تواجه وضعًا متنازعًا عليه مع الصين بسبب اعتبارات سياسية، حيث إن الاعتراف بالدول الصغيرة يسلط الضوء على التفاعل بين التعريف القانوني للدولة والحقائق السياسية للنظام الدولي.

حركتها بدقة وتحديد توجهها الاقليمي والعالمي وضبط دوافع سياستها الخارجية بالاضافة الى توقعها لحجم التغيير الذي يمكن أن تحدثه نتيجة أدائها لهذا الدور حتى يتبين تقييم هذا الاداء في العلاقات الدولية[١]؛ وهنالك مجموعة من الادوار التي تؤديها الدول عموما على المستويين الاقليمي والدولي، كدور الوسيط أو العراب أو الحليف أو الموازن أو الأنموذج وغيرها؛ ومن القواعد المعروفة في هذا السياق هي ان جميع الدول تعمل من اجل غرض رئيسي الا وهو الامن والاستقرار والبقاء الى جانب سعيها اللا منتهي بغية تحقيق مصالحها الوطنية (السياسية والاقتصادية)، ولاجل الحصول على ذلك فان وسائلها تختلف للوصول الى الاهداف المرجوة، ومرجع ذلك بالأساس يعود الى تنوع الامكانيات بين بعضها البعض، وهذا الاختلاف هو المحرك الاساس خلف تشكيل وتحديد كيفية تحرك الدولة؛ ولا شك إن من أهم واقوى اهداف الدول الصغيرة هي حماية أمنها، والذي يعد من اولوياتها التي تسعى لتحقيقه، ويتحقق هذا الهدف عبر قيامها بعقد اتفاقيات امنية وعسكرية[٢].

وبالرغم من القدرات المتواضعة التي تحوزها الدول الصغيرة عموماً إلا أنها قد تستطيع القيام ببعض الأدوار التي من شأنها التأثير في الشؤون الدولية؛ فكثير من هذه الدول تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي قد لا تتمتع بمثله كثير من الدول الكبيرة مما يكسبها أهمية كبيرة وفعالة في لعب دور مؤثر في الامور والتوازنات الإقليمية في حدث ما، الأمر الذي تؤدي تداعياته إلى تأثير ايجابي يسجل لصالحه؛ والواقع إن أغلب الدول الصغيرة حسب ما تمتلكه من قدرات بسيطة مقارنةً بالدول الكبرى لا تستطيع أن تؤثر بشكلٍ مباشر وفعال كما تفعل نظيراتها (الدول الكبرى) في الساحة الدولية، لكن هذا لا يمنع بالضرورة أنها لا تستطيع أن تلعب دوراً ثانوياً يحمل في طياته وثناياه تأثيراً ايجابيا غير مباشر في الشؤون الدولية سواء أكان هذا على

---

[١] هناك عدة اهداف لدور الدول الصغيرة في العلاقات الدولية، حيث قد يهدف هذا الدور الى تغيير الاوضاع الراهنة بشكل جذري ومن ثم يتضمن دورا تدخليا نشيطا في الشؤون الدولية مثل دور الدولة وتصورها لمسؤوليتها في قيادة الحركات الثورية في الخارج وامدادها بأشكال المعونة المتنوعة (وهذا يسمى بنموذج قاعدة الثورة)؛ وقد يستهدف تقديم نموذج تعاوني، كأن تقوم ببناء نموذج تنموي داخلي يمكن ان يشكل نقطة جذب استثمار للقوى الدولية الاخرى؛ وممكن ان يسعى هذا الدور الى تكريس استخدام القوة في العلاقات الدولية (كما هي الحال بشأن اسرائيل مثلا)؛ كما ان الدور قد يقتصر على الجانب الامني والدفاع الاقليمي في مواجهة العدوان الخارجي... للتفصيل اكثر ينظر: د. ناجي محمد عبدالله وسناء ستار نجم، مصدر سابق، ص٨٦ وما بعدها.

[٢] المصدر السابق، ص ص٨٣-٨٤.

المستوى الإقليمي أو الدولي؛ حيث قد تكون لها مساهمات أو مبادرات أكبر من حجمها أحياناً في الساحة الدولية؛ وغالبا ما تسلك هذه الدول سلوك خاص في سياستها الخارجية من خلال مشاركتها الضعيفة في الشؤون العالمية، إضافةً إلى دعمها لقواعد القانونية الدولية والابتعاد عن السياسات التي تميل إلى عزل الدول الأقوى في النظام الدولي والامتناع عن استخدام القوة كأسلوب لتحقيق أهدافها المنشودة أو حتى في إدارة شؤونها، هذا فضلا عن التركيز على المسائل الأخلاقية في القضايا الدولية؛ وقد يفسر اعتمادها على هذه العوامل في تحديد سلوكها الدبلوماسي محاولةً منها لتفعيل دورها وبروزها كدولة مستقلة هذا من جانب، ومن جانب اخر لمحاولة تفادي الصدام أو العداء تجاه أي دولة أخرى وخاصة الكبرى منها في النظام الدولي بل عادة ما تسعى لكسب ودها ورضاها[١]. ويرى البعض بأن هذا النمط من الدول لا تستطيع أن تخرج من قيود الدور المحدود لها في الساحة الدولية نظرا لعدم قدرتها على منافسة الدول القوية في ذلك، بل إن مجمل الأدوار الهامشية التي تقوم بها هذه الدول هي ما سمحت لها به الدول الاقوى فقط في اطار الإمكانيات المحدودة التي هي في حد ذاتها تشكل لها عقبات أمام دورها المحدود في المحافل الدولية[٢]، وعليه فهي تقبل شرعية النظام الدولي السائد وتكون أكثر انخراطا في قضايا السلم والتعاون الدولي لتسوية وحل المشاكل الدولية بطرق سلمية في اطار الالتزام بالقوانين والمواثيق الدولية ومساندة الشرعية الدولية وتعظيم قيمها، لانها ترى في ذلك من بين السبل الفعالة التي يمكن أن تحفظ لها بقاءها؛ حيث يميل هذا الاتجاه الى انه في ضوء النظام الدولي الفوضوي الذي يحوي غياب سلطة الشرعية يؤول إليها حفظ النظام القانوني الدولي وتخفيف حالة الفوضى، وفي ظل عدم قدرة المنظمات الدولية العالمية على تطبيق القوانين الدولية لحفظ بقاء وسيادة هذه الدول، ولذا فانها تلجأ إلى الدخول في أحلاف دولية في ضوء تشبثها بالمناداة بالالتزام بمعايير الشرعية القانونية الدولية[٣]. واما ما يخص دور الدول الصغيرة في المنظمات الدولية والاقليمية الحكومية، فان من اهم الاليات التي تتخذتها الدول

---

[١] علي حصّين الأحبابي، مصدر الكتروني سابق.

[٢] يشير البعض الى انه جرت عليه العادة بأن أغلب هذه الدول لانها تتسم بصغرها وضعفها فان ذلك يدفعها الى ان تلعب دورا داخليا محليا بالدرجة الاولى، وينحصر دورها في تثبيت الاستقلال وحماية الحدود من الغزوات الخارجية... ينظر: سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط5، ٢٠١٠، ص١٩٣ وما بعدها.

[٣] شرقي عبد الغاني، مصدر سابق، ص ص١٤٨٨-١٨٩٠؛ وعمر الحضرمي، مصدر سابق، ص٧١.

الصغيرة هو تطلعها للانضمام الى المنظمات الدولية وعلى راسها منظمة الامم المتحدة وذلك بغية تدعيم حضورها السياسي وتثبيت مركزها القانوني في الشؤون الدولية[١]، اذ يعد قبول مثل هذه الدول في الامم المتحدة (أكبر منظمة حكومية دولية في العالم) هو بحد ذاته بمثابة رمز لشرعيتها الدولية ودعم استقلالها السياسي، وكذلك فان انضمامها الى هذه المنظومة الاممية، التي تضم حاليا تحت سقفها معظم دول العالم البالغ عددها (١٩٣) دولة بالاضافة الى الفاتيكان وفلسطين بصفتهما عضوين مراقبين[٢]، يتيح لها فرصة ذهبية من اجل اقامة علاقات متنوعة فعالة مع جميع دول العالم الاخرى الكبيرة منها والصغيرة، مما يعزز مسيرتها في سعيها الحثيث من اجل تفعيل وتقوية دورها القانوني والسياسي على الساحة الدولية[٣]. ومن الحري بالذكر ان المنظمات الدولية الحكومية (مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي) تتضمن أحكاماً محددة لإدراج الدول الصغيرة؛ فالأمم المتحدة على سبيل المثال لا تميز ضد الدول الصغيرة في معايير العضوية (وبالتحديد في الجمعية العامة)، طالما أن الدولة تلبي المعايير الأساسية للدولة، كما حددتها اتفاقية مونتيفيديو[٤]، حيث تتمتع كل دولة، بغض النظر عن حجمها أو قوتها، بصوت واحد متساو؛ ويعد الاتحاد الأوروبي مثالاً آخر على منظمة إقليمية تضم بلداناً صغرى؛ على سبيل المثال تعد كل من لوكسمبورج[٥]، ومالطا[٦]، وهما دولتان صغيرتان، عضوين نشطين في الاتحاد الأوروبي، وبالرغم من أن نفوذهما في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي قد يكون محدوداً بسبب حجمهما، ولكن تتمتعان بأصوات متساوية في العديد

---

[١] تشكل الدول الصغيرة أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهي من بين أقوى المدافعين عن التعددية القائمة على القواعد الدولية والتي تدعم مهمة الأمم المتحدة وعملها؛ والواقع أن المنصات المتعددة الأطراف للأمم المتحدة توفر للدول الصغيرة الفرصة الجوهرية للعب دور حيوي في الشؤون الدولية لا يتناسب وحجمها الطبيعي... ينظر:
Andrea Ó Súilleabháin, Small States at the United Nations: Diverse Perspectives, Shared Opportunities, 2014, International Peace Institute, UN Plaza: New York, USA, at 1.

[٢] علي حصّين الأحبابي، مصدر الكتروني سابق.

[٣] الامم المتحدة، الدول الاعضاء، متاح على الموقع الرسمي الالكتروني للامم المتحدة:
<https://www.un.org/ar/about-us/member-states > accessed ١٥.١٢.2024.

[4] Montevideo Convention on the Rights and Duties of States, *op. cit.*

[٥] مدونة القنصل اون لاين، لوكسيمبورج - معلومات وحقائق مثيرة عن عاصمة الأتحاد الاوروبي وقلبه النابض، ٥ ابريل ٢٠٢٤، متاح على موقع:
<https://www.elkonsolonline.com/2024/04/facts-about-luxembourg.html> accessed 10.07.2024.

[6] European Union Directorate-General for Communication, Principles, Countries, History: EU Countries: Malta, online available at: <https://european-union.europa.eu/principles-countries-history/eu-countries/malta_en> accessed 10.02.2024.

من المجالات السياسية، ويستفيدان من القوة الجماعية للاتحاد في مجالات متنوعة؛ حيث دخلتا في العديد من المعاهدات الثنائية أو الاتفاقيات متعددة الأطراف لحماية سيادتهما ومصالحهما الاقتصادية، وتغطي هذه المعاهدات مجالات مثل الدفاع والتعاون الامني والدبلوماسي والتجاري وغيرها لاجل التعامل مع التحديات التي تواجهها في عالم معولم؛ وهكذا الحال بشأن ليختنشتاين التي تقدم مثالاً مقنعاً لكيفية مساهمة الدول الصغيرة بشكل هادف في تطوير قواعد القانون الدولي، فقد أظهرت التزامها بقواعد القانون الدولي ومشاركتها بفعالية في معالجة الكثير من القضايا الدولية، مما يثبت أن الحجم لا يحدد قدرة الدولة للتأثير على الأطر القانونية العالمية[١]. وهناك ايضا دول اخرى صغيرة لها دور بارز في بعض الشؤون الدولية، خذ على سبيل المثال مدينة الفاتيكان التي تقدم دراسة حالة مثيرة للاهتمام باعتبارها أصغر دولة مستقلة على مستوى العالم ولكنها تحافظ على مكانة مميزة في القانون والعلاقات الدولية المعاصرة، حيث يعمل البابا كرئيس للكنيسة الكاثوليكية ورئيس للدولة؛ وعلى نحو مماثل فإن سيادة موناكو التي اعترفت بها المعاهدة الفرنسية الموناكوية رسمياً في عام ١٨٦١ توضح كيف يمكن للدول الصغيرة تأمين الحفاظ على وضعها القانوني الدولي من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية والمشاركة في المنظمات الدولية، حيث أثبتت مهارة ملحوظة في الاستفادة من كل ذلك لتضخيم نفوذها؛ كما ان ليختنشتاين تقدم مثالاً فعالا لكيفية مساهمة الدول الصغيرة بشكل هادف في التنمية القانونية الدولية[٢]؛ وهكذا أثبتت هذه الدول التزامها بالقانون الدولي العام ومشاركتها بنشاط في معالجة مسائل القانون الدولي وتطوير قواعده، مما يدل على أن الحجم لا يحدد قدرة

(١) International Court of Justice, Written Statement of Liechtenstein: Written Pleading Case 186 - Legal Consequences arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem. Mon, 07/24/2023, Document File No. 186-20230724-wri-05-00-en.pdf, online available at <https://www.icj-cij.org/index.php/node/203565> accessed 10.11.2024.

(2) Monaco Gouvernement Princier: Direction des Affaires Juridiques, Legimonaco Legislation and Jurisprudence of Monaco,Treaty signed to settle the situation with the communes of Menton and Roquebrune Paris, 2 February 1861, online: <https://en.gouv.mc/Policy-Practice/Monaco-Worldwide/Agreements-and-Treaties/Treaties-and-bilateral-agreements/Themes/Bilateral-treaties-with-France> accessed 19.06.2024.

الدولة على التأثير على الأطر القانونية الدولية. ويبدو لنا مما سبق ان دور الدول الصغيرة في اطاري القانون العلاقات الدولية يعني مدى وكيفية تفاعلها (تأثيرها وتأثرها) بالمحيط الدولي السائد، ويعبر عن مجموعة من وظائف الاساسية التي تقوم بها في اطار مراعاة جوانب أساسية تخص تحديد مركزها القانوني الدولي على الساحة الدولية عبر تصرفاتها الدولية وتوجهاتها نحو تثبيت امنها واستقرارها الداخلي ونموها الاقتصادي وبالتالي تحقيق مصالحها الوطنية الحيوية، والذي يعد من اولى اولوياتها التي تسعى لتحقيقها عبر قيامها بعقد اتفاقيات امنية وعسكرية واقتصادية وغيرها؛ وبما ان كل دولة تختلف قدراتها وامكانياتها عن الاخرى، ولذلك يتوقف دورها –سواء أكان رئيسيا او ثانويا– على وجود مثل هذه المقدرات المادية والبشرية للتأثير سلبا او ايجابا في الشؤون الإقليمية والدولية، ولكن في ظل عدم قدرة النظام القانوني الدولي على تطبيق وإنفاذ احكام القانون الدولي لصون سيادة هذه الدول –كما ينبغي–، فان بعض هذه الدول قد تلجأ مضطرة إلى الدخول في التحالفات الدولية أو الاقليمية للحفاظ على مصالحها الحيوية.

المطلب الثاني: تحديات الدول الصغيرة وكيفية مواجهتها في ضوء القانون والعلاقات الدولية

على الرغم من ان الدول الصغيرة قد عملت كصانعي قرارات ومفاوضين وقادة فكريين رئيسيين في مجموعة متنوعة من القضايا الدولية، إلا أن العديد منها تواجه مع ذلك تحديات حاسمة في حفظ مصالحها الحيوية وتعزيزها، فرغم الاعتراف القانوني الكامل بها تواجه الدول الصغيرة عقبات عديدة في تفاعلها مع النظام القانوني الدولي؛ ومن أهم هذه التحديات مسألة الامن والدفاع وحماية الحدود، حيث قد تفتقر إلى القدرات العسكرية للقيام بضمان أمنها والدفاع عن استقرارها (داخليا وخارجيا)؛ فنظرًا لصغر حجمها لا تحتفظ العديد من الدول الصغيرة بجيوش دائمة أو أنظمة دفاعية كبيرة، وعوضاً عن ذلك غالبًا ما تعتمد على التحالفات مع الدول المضيفة الكبرى لتأمين الحماية العسكرية، كما هي الحال مثلا مع إمارة موناكو وجمهورية سان مارينو وكثير من الدول الصغيرة الاخرى؛ وقد يؤدي هذا الاعتماد على دول أخرى من أجل ضمان الأمن إلى تعقيد سيادتها من الناحية العملية، حيث تتأثر سياساتها الداخلية والخارجية بقوى خارجية وتتعامل مجبرة مع الدول الكبرى وربما تخضع لضغوطات الاخيرة الى حد ما

لاجل ضمان بقائها[١]. إن العلاقات الخارجية للدول الصغيرة تهتم في المقام الأول بمقاومة ضغوط القوى العظمى من اجل المحافظة على السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي وهي عادة في حالة دفاع ومتعطشة للامن أكثر من التركيز على التأثير على نطاق أوسع، حيث ان هذه الدول هي أكثر تأثرا بكثير من الدول الكبرى بالتغيرات والمستجدات السياسية التي تطرأ على الساحة الدولية، وسوف يكون لتلك التغييرات بالغ الاثر عليها لأنها غالبا ما تفتقر الى هامش الوقت والخطأ في تعاطيها مع المتطلبات والإكراهات الخارجية؛ اذ ان إدراكها لمكامن ضعفها وخاصة قدراتها المحدودة في التحرك خارج إطار التزاماتها الخارجية سيجعلها، بخلاف القوى الدولية الكبرى، تصب جلَّ تفكيرها واهتمامها على التعامل مع المخاوف الامنية وتأمين بقائها على قيد الحياة؛ فهي لا يمكنها الحصول على الأمن إذا ما اعتمدت فقط على إمكاناتها الذاتية، ويضاف الى ذلك ان الدول الصغيرة لن يكون بمقدورها إذا ما تحركت منفردة إحداث اي تأثير في النظام الدولي[٢]. ومن الجدير بالملاحظة ان مرتبة الدولة تتوقف على ادائها في مجالات التأثير والقوة العسكرية والاستقرار السياسي والامكانيات الاقتصادية وثروة الموارد، ولكن معطى صغر حجم الدول في الساحة الدولية يحدده هشاشة الدول وتدنيها وليس قوتها؛ لذا فان من اهم التحديات التي تواجهها هي المشاكل المتعلقة بالبقاء وحماية الامن القومي والاستقلال السياسي ووحدة وسلامة اراضيها بسبب عدم امتلاكها لمقومات القوة والدفاع والعتاد العسكري الكافي، وغالبا ما تشعر بالتهديد من تحولات النظام الدولي الذي تهيمن عليه دول ومجموعات بعينها الى جانب مخاوفها من اطماع الدول المجاورة الكبرى، ولمواجهه هذا التحدي ترغم على تبني استراتيجيات بديلة لتحمي ذاتها وتجدها تنضم الى اتحادات او تحالفات سياسية وامنية وعسكرية او توقع معاهدات مع دول كبرى وهو ما قد يأتي على حساب استقلالية قراراتها حتى وان كان المألوف عنها بانها كيانات قانونية ترغب في الانطواء على نفسها من دون اي رغبة للانغماس في النزاعات المسلحة[٣]. بالإضافة إلى ذلك، قد تواجه الدول الصغيرة تحديات في السلك الدبلوماسي بسبب محدودية مواردها المادية والبشرية، فقد تكافح هذه الدول من أجل أن

---

(1) Andrea Ó Súilleabháin, *op. cit*., at 5,8-12.

(٢) ينظر: د. ناجي محمد عبدالله وسناء ستار نجم، مصدر سابق، ص ص٨٧-٨٨.

(٣) المصدر السابق، ص ص٨٧-٨٩.

يُسمَع صوتها في المحافل الدولية، ولكن محدودية حجمها وقلة عدد سكانها تجعلها أقل تأثيرًا في عمليات صنع القرار الدولي وبالاخص في داخل اروقة الأمم المتحدة؛ حيث قد تعاني من تدني نفوذها الدبلوماسي، وقد يكون تمثيلها الخارجي أكثر صعوبة لأنها غالبًا ما تفتقر إلى البنية التحتية الدبلوماسية أو الموظفين المطلوبين للمشاركة الفعالة في اجراء المفاوضات الدولية؛ وعلى الرغم من ذلك فانه توجد العديد من الدول الصغيرة نشطة في المحافل والمنتديات الدولية[١]. وفي آذار ٢٠١٣ أطلق "المعهد الدولي للسلام والبعثة الدائمة لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة" مشروع بحثي لدراسة واستكشاف التحديات العملية والفرص المعقدة المترتبة على كونها دولة صغيرة في الأمم المتحدة مع التركيز بشكل خاص على أنشطتها الدبلوماسية لتشخيص نقاط القوة والتحديات الرئيسة في هذا الشأن وجهودها في مقر الأمم المتحدة في نيويورك ولتحديد الفرص المتاحة للتعاون الاستراتيجي للدول الصغيرة وتطوير الخيارات العملية لمعالجة التحديات المشتركة، وقد تم استنباط نتائج البحث من رؤى وأفكار (٥٤) بعثة تابعة للأمم المتحدة من الدول الصغيرة تم جمعها من خلال المقابلات والموائد المستديرة للسفارات، وفي كثير من الحالات قدمت الدول الصغيرة مساهمات كبيرة في تطوير السياسات والمناقشات في الأمم المتحدة، حيث تسعى إلى دعم وتطوير مبادئ وقواعد القانون الدولي؛ والملاحظ إن تنوع الدول الصغيرة مهم من حيث ظروفها ومصالحها وأولويات سياساتها ومواردها، وتحد هذه الاختلافات الكبيرة من مدى قدرة هذه الدول على التعاون بشأن قضايا المجتمع الدولي ككتلة تفاوضية واحدة؛ ومع ذلك فإن التحدي الرئيسي الذي تتقاسمه اغلبية الدول الصغيرة يتعلق بالحواجز البنيوية والقدرات التي تحول دون مشاركتها الفعالة في الدبلوماسية الدولية وصنع السياسات في الأمم المتحدة بغض النظر عن القضية الموضوعية المطروحة، كما إن وزارات الخارجية والبعثات الدبلوماسية في الدول الصغيرة أصغر بكثير من نظيراتها الأكبر حجمًا والتكاليف النسبية للمشاركة أعلى بالنسبة لها ووصولها إلى المعلومات الداخلية أكثر محدودية

[١] من الحري بالذكر ان أغلب الدول الصغيرة تعاني من مشكلة التمثيل الدبلوماسي والتي تنبع من كونها لا تتمتع بإمكانيات اقتصادية أو كوادر بشرية أو خبرات سياسية تؤهلها بفعالية لأن تمثل نفسها لا على مستوى المنظمات الدولية التي هي من الاعضاء فيها ولا على المستوى الثنائي بفتح سفارات لها لدى كل دول العالم، ويستثنى من هذه الحالة على سبيل المثال اسرائيل وقطر... ينظر: د. عرفات علي جرغون، قطر وتغير السياسة الخارجية (حلفاء... أعداء)، العربي للنشر والتوزيع- القاهرة، ٢٠٠٦، ص٥٧.

وغالبًا ما تواجه مشاكل في القدرة على تصفية ومعالجة الكميات الهائلة من المعلومات التي تتلقاها[١].

وبناء على وجهات النظر المشتركة لسفراء الدول الصغيرة، وفق الدراسة أعلاه، تم تحديد ثلاثة مجالات شاملة وحاسمة للتحديات المشتركة التي تواجه الدول الصغيرة للتركيز على أفضل الممارسات والإصلاحات الممكنة، ألا وهي الوصول غير المتكافئ إلى المعلومات، والقيود المفروضة على القدرات، والحواجز البنيوية التي تحول دون المشاركة الكاملة في الأمم المتحدة (اي الدعم من منظومة الأمم المتحدة)؛ فالدول الصغيرة مغمورة بكمية كبيرة من المعلومات التي لا تستطيع معالجتها، حيث تفتقر إلى الوصول إلى معلومات داخلية حاسمة، وتشكل مواردها المحدودة وقدراتها السياسية تحديات خاصة في العمليات المعقدة، كإعداد التقارير عن المعاهدات والترشح للانتخابات، وتثقل كاهل الدول الصغيرة اتساع نطاق نظام الأمم المتحدة ونقص الخدمات لتسهيل مشاركة الدول الصغيرة[٢]. ومن التحديات الأخرى التي تواجه الدول الصغيرة مواردها الاقتصادية المحدودة، وغالبًا ما تفتقر الدول الصغيرة إلى القدرة على المشاركة الكاملة في التجارة الدولية أو تبني مشاريع تنموية واسعة النطاق، اذ تعد المعوقات التي تواجهها الدول الصغيرة بسبب صغر حجم مساحتها وسكانها مشكلة مشتركة بين هذا النوع من الدول، فتشترك بالمصاعب التي تواجهها مشاريعها الجديدة بسبب الاعداد السكانية القليلة والذي ينجم عنه عدم قدرتها في نشر التكاليف الثابتة للحكومة أو الاعمال التجارية على عدد كبير من الاشخاص، وبعبارة اخرى فهي لا تستطيع تحقيق وفرة في الحجم بنفس الاسلوب التي تحققها الدول االكبرى، ويترتب على ذلك نتائج قد يكون ابرزها ارتفاع التكاليف في القطاعين العام والخاص[٣]. وبغية مواجهة كل هذه التحديات والعقبات أمام الدول الصغيرة، فان الكثير منها حققت تأثيرات واضحة على الساحة الدولية واستفادت من الموقع الجيوسياسي والموارد الطبيعية

(1) New Zealand's United Nations Handbook, "A Comprehensive Guide To The UN System And How It Works," Summary of all UN Organizations. See New Zealand Ministry of Foreign Affairs & Trade, "United Nations Handbook 2013 – 2014," available at <https://www.wheelersbooks.co.nz/product/United-Nations-Handbook-20132014/469898> accessed 20.12.2024.

(2) Andrea Ó Súilleabháin, *op. cit.*, at 1-2.

(٣) ينظر: د. ناجي محمد عبدالله وسناء ستار نجم، مصدر سابق، ص ص٨٦-٨٧.

الثمينة التي تمتلكها، كالنفط والغاز اللذين تحتاج اليهما هذه الدول لضمان سلامتها وامنها وتمثل هذه طريقة مثلى لاقناع تأسيس التحالفات مع القوى العظمى بمنح هذه الدول الصغيرة اتفاقيات حماية امنية خاصة عبر انشاء القواعد العسكرية او شراء المعدات الحربية (كما هي الحال بشأن دول الخليج مثلا كقطر والكويت) كونها المظلة الدفاعية التي تقيها من مغبة العدوان والمأزق الامني[١]. ولعل أهم ما يميز الوحدات الدولية في وقتنا الحاضر هو التباين الكبير بينها، سيما في حجم السكان ومساحة الاقليم فضلا عن التأثير في النسق الدولي، ولا يعني هذا ان الدول الكبيرة هي على الدوام مؤثرة، كما لا يعني ايضا ان كل الدول الصغيرة مهمشة وغير مؤثرة، فقد توجد من النوعين معا، دولا كبيرة غير مؤثرة وربما فاشلة ودولا صغيرة ناجحة تقود تجارب تنموية كبيرة ساعدها في القيام بأدوار ايجابية فعالة ومتعددة أفضى في النهاية ليمنحها المكانة الاقليمية وربما حتى الدولية، ولم تعد الدول الصغيرة عالة على المجتمع الدولي أو على الدول الكبرى، بل بات للبعض منها دور مؤثر في احداث التطورات والتفاعلات الدولية لدرجة أن دور الدول الكبرى لا يكتمل إلا بالأدوار التي تؤديها الدول الصغرى وخصوصا تلك التي تمتلك قدرات اقتصادية كبيرة؛ ومن العوامل التي ساهمت في تطوير هذا الدور التحولات في مفاهيم القوة الشاملة التي لم تعد تقتصر على عناصر القوة الخشنة معتمدا أساساً على عنصري السكان والجغرافية، بل أن الدول الصغيرة حريصة على التصرف تحت مظلة القانون الدولي الذي يشكل أفضل ضمانة ودرع لمواجهة انتهاكات الدول القوية[٢]. وبخصوص مواجهة التحديات الامنية ومخاطر التهديدات الخارجية فإن المواقع الجيوستراتيجية –مثل المراكز التجارية أو الممرات والموانئ البحرية المهمة– في الدول الصغيرة يمكن أن

---

[١] المصدر السابق، ص٨٩.

[٢] د. ناجي صادق شراب، الدول الصغرى وإشكاليات الدور.. قطر نموذجاً، الخليج ،8 تموز2017 ، صحيفة الخليج، الامارات، متاح على العنوان الالكتروني الاتي:
https://www.alkhaleej.ae/مقالات/الدول-الصغرى-وإشكاليات-الدور-قطر-نموذجاً; accessed 12.12.2024 >
See also: The International Peace Institute: The Global Observatory, Small States, Boosted by International Law, Provide Necessary Voice on UN Security Council, April 16, 2019, available at <https://www.ipinst.org/2019/04/small-states-international-law-and-un-security-council#5> accessed 12.12.2024.

تجعلها أهدافا لصراعات القوة بين الدول الأكبر، لذلك فان هذه الامور وغيرها تستلزم اتباع نهج دقيق يأخذ بعين الاعتبار نقاط ضعفها الفريدة ومواقفها الاستراتيجية في النظام القانوني الدولي وبالتالي القيام بالانضمام الى التحالفات مع الدول الكبرى ضمن الأطر القانونية الدولية وترتيبات الأمن الجماعي في اطار ضمان سيادتها مع الحفاظ على الاستقرار العالمي ايضا. ومن الحري بالذكر –في اطار مواجهة التحديات الدبلوماسية– أنه يمكن صياغة خطوات عملية لتعزيز أصوات وفعالية الدول الصغيرة في الأوساط الدولية وذلك استناداً إلى رؤى وأفكار الدول الصغيرة نفسها (وفق المشروع البحثي السابق الذكر)؛ حيث طورت العديد من هذه الدول تكتيكات لمعالجة هذه القيود المتعلقة بالقدرة على التعاون وتقاسم الأعباء داخل الشبكات الإقليمية والشبكات ذات التفكير المماثل وإعطاء الأولوية الدقيقة للقضايا والتخطيط الاستراتيجي الطويل الأجل والاستثمار في أفراد البعثات المهرة وذوي الخبرة وغير ذلك من الأساليب المبتكرة الاخرى؛ كما أن الدول الصغيرة قادرة على معالجة تحدياتها المشتركة من خلال تقوية وتنشيط ثلاثة مجالات حاسمة للعمل في المستقبل، وهي: تبادل المعلومات، وبناء القدرات، والدعم من منظومة الأمم المتحدة[1]. وتحقيقاً لهذه الغاية يمكن للدول الصغيرة مواجهة معوقاتها من خلال التحالفات الدولية الكبرى؛ فالأمم المتحدة مثلاً لا تقيد أيدي الدول الصغيرة في التعامل مع القضايا التي تشكل أهمية كبيرة بالنسبة لها، ولذلك يمكن لهذه الدول أن تقدم مساهمات كبيرة في اروقة الأمم المتحدة، حيث يمكنها احيانا العمل بسرعة ومرونة أكبر من نظيراتها الأكبر وهي تميل إلى إعطاء الأولوية للقضايا الاستراتيجية وتطوير الخبرة في مجالات متخصصة وهي تعزز التعددية والتعاون الدولي، حيث تعتمد أدوارها وأصواتها في النظام الدولي على هذه المبادئ؛ ومع ذلك فهي تواجه أيضاً وصولاً محدوداً إلى المعلومات وقيوداً على القدرات وغير ذلك من الحواجز البنيوية التي قد تحول دون مشاركتها الفعالة في الأمم المتحدة؛ ولكن هذه القيود والتحديات لا تشكل مشكلة لها فحسب، بل وأيضاً لجميع أعضاء النظام المتعدد الأطراف في المجتمع الدولي، فالظروف العالمية المثالية للدول الصغيرة نظام سلمي ومتساوٍ يحكمه التعاون الدولي وتخدم الصالح العام لجميع الدول، والواقع أن الإصلاحات المحتملة الرامية إلى

[1] New Zealand Ministry of Foreign Affairs & Trade, *op. cit.*

الحد من تحديات عضوية الأمم المتحدة، بما في ذلك تبسيط المعلومات وتنشيط الخدمات الأساسية للدول الأعضاء، قد تثبت في نهاية المطاف قيمتها بالنسبة للدول من جميع الأحجام[١].

وفي الوقت الحاضر تشكل الدول الصغيرة أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتلعب ادوار هامة وبشكل متزايد في الشؤون الدولية، فغالبًا ما تحتل الدول والقوى الكبرى مركز الصدارة في ممارسة وتغطية بعض الشؤون السياسية، وفي الوقت نفسه قدمت الدول الصغيرة مساهمات كبيرة في التعددية فاقت وزنها المادي، اذ توفر المحافل المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة للدول الصغيرة الفرصة للعب دور ايجابي مؤثر في الشؤون الدولية غير متناسب مع حجمها المادي، حيث يمكنها العمل بسرعة ومرونة أكبر من نظيراتها الأكبر حجمًا المثقلة بالبيروقراطيات المحلية وسلاسل القيادة، وتميل الدول الصغيرة أيضًا إلى إعطاء الأولوية للقضايا الحيوية، حيث لا تتمتع فرق بعثاتها التابعة للأمم المتحدة ووزاراتها الخارجية بالقدر الكافي من الكوادر البشرية لتغطية النطاق الكامل للقضايا المدرجة على الأجندة العالمية، وغالبًا ما يؤدي هذا الترتيب العملي للأولويات أو "الدبلوماسية المتخصصة" إلى النجاح عندما يتعلق الأمر بالأفكار الكبيرة التي تقدمها للقضايا الرئيسية؛ ولذلك لا تستطيع الدول الصغيرة أن تتحمل البقاء خارج الحوار العالمي[٢]. وهكذا يبدو لنا ان الدول الصغيرة تلعب مركزاً ودورًا مهمًا في القانون والعلاقات الدولية لا تقل كثيرا عن نظيراتها الكبيرة احيانا، فهي ذات سيادة كاملة واعتراف قانوني بموجب احكام القانون الدولي العام، وتتمتع بنفس الحقوق والمسؤوليات التي تتمتع بها الدول الأكبر، ومع ذلك فهي قد تواجه تحديات تتعلق بالموارد (المادية والبشرية) المحدودة وشؤون الدفاع والدبلوماسية الدولية، ولكن من خلال الاستفادة من التحالفات الدولية الامنة والدخول في معاهدات متعددة الأطراف والمشاركة الفعالة في المنظمات الدولية

(1) Andrea Ó Súilleabháin, *op. cit.*, at 1 and ١٦; see also Stephen M. Schwebel, Mini-States and a More Effective United Nations, Cambridge University Press: 28 March 2017, online: <https://www.cambridge.org/core/journals/american-journal-of-international-law/article/abs/ministates-and-a-more-effective-united-nations/1B8646457C40426A74806A8486787D7F#access-block> accessed 10.10.2024.
(2) Andrea Ó Súilleabháin, *op. cit.*, at 1-2.

(وبالاخص الامم المتحدة)، حيث تتمكن الدول الصغيرة من التغلب على اغلب تحدياتها عبر حماية مصالحها العليا وتحقيق التنمية الاقتصادية والحفاظ على سيادتها في النظام القانوني الدولي المعاصر، حيث أن هيبة الدولة وسيادتها ودورها لا تُعرَّف فقط بالقوة العسكرية، ولكن ايضا بالقدرة على الحكم الذاتي وتوظيف واستثمار القدرات (الدبلوماسية والاقتصادية) دولياً في اطار تحقيق المصالح الحيوية الوطنية.

الخاتمة: لقد توصلنا في ختام كتابة هذا البحث الى جملة استنتاجات وتوصيات نحاول ايجازها كالآتي:

اولا: الاستنتاجات:-

١- لقد رجحنا ضرورة الجمع بين معايير الحجم (الكم) والامن (الدفاع) والتأثير (القوة) في الشؤون الدولية لاجل تحديد مفهوم الدول الصغيرة في اطار العلاقات الدولية، ولكن توجد معايير اخرى مهمة أكثر في اطار تعريف الدولة بموجب القانون الدولي وهي اربعة معايير لكي يُعتبر الكيان السياسي دولة (السكان الدائمون والإقليم المحدد والحكومة والقدرة على الدخول في علاقات مع دول أخرى)؛ وبغض النظر عن كل معايير العلاقات الدولية، فان هذه الدول قيد الدراسة تفي بمعايير القانون الدولي، وبالتالي فهي مؤهلة كي تكون أعضاءا فعّالة في مختلف محافل المجتمع الدولي وتمتلك الشخصية القانونية والحقوق والواجبات التي تستلزمها السيادة القانونية الدولية على اعتبارها دولة سيادية مستقلة وتتمتع بسمات وخصائص فريدة ذات أدوار قانونية وسياسية وعسكرية واقتصادية متواضعة في العلاقات الدولية.

٢- ان التوصيف (او المركز) القانوني الدقيق للدول الصغيرة في ضوء القانون الدولي العام يكمن في انها كيانات القانونية محدودة النطاقين (الجغرافي والديموغرافي) وهي دول شرعية مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية الدولية ولها كامل السيادة بحكم القانون (*de jure*) الدولي ومعترف بها بشكل تام من قبل الدول والمجتمع الدولي، ولكنها بحكم الأمر الواقع (*de facto*) قد تضطر الى تفويض بعض الصلاحيات السيادية إلى دولة او دول أخرى كبيرة بسبب

بعض المعوقات العملية الناجمة عن صغر حجمها او ندرة مواردها البشرية والمادية اللازمة للحفاظ على المصالح الحيوية لها في مجالات الدفاع العسكري أو حفظ الامن الداخلي أو تحقيق الجدوى الاقتصادية اللازمة للتنمية أو التأثير على الساحة الدولية، لذلك فانها قد تلجأ الى عقد التحالف مع دول أكبر منها مقابل توفير الحماية الحميدة لاستمرار حكمها وصون امنها واستقرارها وتحقيق تنميتها ورفاهيتها؛ وهذا امر متعلق بـ"نظرية القانون الإيجابي للسيادة" في اطار التعاون والدعم والحماية الحميدة لهذه الدول، ولا يمكن –في رأينا– ان يفسر المشاركة في مثل هذه العلاقات الدولية التعاونية بانها منقوصة السيادة القانونية، بل تحتفظ بحقوق والتزامات سيادية تمامًا مثل أي دولة أكبر وأكثر قوة منها بحكم القانون.

٣– ان دور الدول الصغيرة في اطاري القانون العلاقات الدولية يعني مدى وكيفية تفاعلها (تأثيرها وتأثرها) بالمحيط الدولي السائد، ويعبر عن مجموعة من وظائف المحورية التي تقوم بها في اطار مراعاة جوانب أساسية تخص تحديد مركزها القانوني الدولي على الساحة الدولية عبر توجهاتها نحو تثبيت امنها واستقرارها الداخلي ونموها الاقتصادي وبالتالي تحقيق وحفظ مصالحها الوطنية الحيوية التي تعد من اولى اولوياتها تسعى لتحقيقها عبر الاستيلاء على الدور الفعال في المجتمع الدولي والانضمام الى الاحلاف والاتفاقيات الامنية والعسكرية والاقتصادية؛ ولذا فان الدول الصغيرة باتت تلعب مركزاً ودورًا مهمًا في القانون والعلاقات الدولية لا تقل كثيرا عن نظيراتها الكبيرة في احداث معينة[١].

٤– ان من اهم الاليات التي تتخذتها الدول الصغيرة هو الانضمام والمشاركة الفعالة في المنظمات الدولية وعلى راسها منظمة الامم المتحدة وذلك بغية التغلب على اغلب تحدياتها

[١] كثيراً ما يرى بعض زعماء الدول الصغيرة المتقدمة أن قدرتهم على الانخراط في صنع السياسات الدولية (التي تيسرها لها صغر حجمهم) هي المفتاح لتطلعاتهم إلى التنمية والتواصل ببقية العالم، ففي ندوة عقدت مؤخراً في "مركز آسيا بجامعة هارفارد" أشار وزير سنغافوري سابق (غو تشوك تونغ -Goh Chok Tong) الى ان سنغافورة تسعى جاهدة لتكون استثنائية ومتوجهة نحو الخارج ومتنافسة ومفيدة استراتيجياً على المستويين الإقليمي والدولي، مشيراً أيضاً إلى أن الدول الأربع الأكثر قدرة على المنافسة التي حددها المنتدى الاقتصادي العالمي هي دول صغيرة، وهي كل من سويسرا وسنغافورة والسويد وفنلندا... ينظر:
Iftekhar Ahmed Chowdhury, Small States in UN System: Constraints, Concerns, and Contributions, Institute of South Asian Studies: (ISAS): National University of Singapore, ISAS Working Paper No. 160 – 24 October 2012, at 9.

وتدعيم حضورها السياسي وتثبيت وضعها القانوني، اذ يعد انضمام هذه الدول اليها بمثابة رمز لشرعيتها الدولية ودعم ودرع لاستقلالها السياسي؛ ومن العوامل التي ساهمت في تطوير هذا الدور التحولات في مفاهيم وعناصر القوة الشاملة التي لم تعد تقتصر على عناصر القوة الخشنة التي تعتمد أساساً على عناصر حجم السكان والجغرافية والقوة المسلحة، بل أن الدول الصغيرة باتت حريصة على التصرف تحت مظلة القانون الدولي الذي يشكل أفضل ضمانة ودرع لمواجهة انتهاكات الدول القوية[1].

٥- إن الواقع يشير الى ان الدول الصغيرة وبسبب محدودية مساحتها وسكانها تواجه تحديات جدية في مسائل عدة، ومن اهمها الجانب الامني والدفاعي والدفاع عن استقرارها (داخليا وخارجيا) ضد اي خطر آتٍ من تدخل خارجي في شؤونها الذي قد يمس سيادتها (كالاحتلال او تغيير نظام الحكم)، اذ تفتقر العديد من الدول الصغيرة إلى القدرات العسكرية الفعالة والجيوش النظامية المجدية أو الأنظمة الدفاعية الكبيرة وليس بمقدورها إذا ما تحركت منفردة فقط معتمداً على إمكاناتها الذاتية لضمان تحقيق أمنها؛ كما ان هذا النمط من الدول هي أكثر تأثرا بكثير من الدول الكبرى بأية تغيرات قد تطرأ على الساحة الدولية، حيث سيكون لتلك التغييرات (كالمخاوف من اطماع الدول المجاورة الكبرى) بالغ الاثر عليها ولو معنوياً لأنها غالبا ما تفتقر الى الفعالية في تعاطيها مع مثل هذه المتطلبات والإكراهات الخارجية، وكل ذلك سيؤدي إلى تجديد عزم نيتها على توسيع مجال نفوذها كي تحافظ وتدعم بقاءها وديمومتها على الساحة الدولية فتسعى في سبيل ذلك الى عقد التحالفات الدولية أو الاقليمية مع الدول العظمى (أو المنظمات الإقليمية) للحصول على الضمانات الأمنية وتحقيق مصالحها الوطنية الحيوية او ربما لإحداث تأثير فعال وبارز على المستوى الدولي، وقد تدل مثل الترتيبات على التوتر بين

[1] إن الدول الصغيرة هي في الاغلب اكثر التزاما بقواعد القانون الدولي (بالمقارنة مع نظيراتها الكبرى) في ضوء تزايد تعقيد التحديات الدولية، لذا فإن تجارب الدول الصغيرة في التعامل مع القانون الدولي تقدم دروساً قيمة للمجتمع الدولي بأكمله وأصبحت قادرة بشكل متزايد على التصرف بشكل مستقل في العلاقات الدولية من خلال الوسائل الدبلوماسية متعددة الأطراف، وأحيانًا تتفوق وزنها على الدول الكبيرة في المنتديات العالمية، ويتجلى هذا بشكل خاص في الأمم المتحدة، حيث يمكن حتى لأصغر الدول توفير أصوات مهمة وفعالة في صنع القرار الدولي.

المبدأ القانوني للسيادة المطلقة والحقائق العملية (*de facto*) التي تواجهها الدول الصغيرة في الساحة الدولية.

٦- ان الانخراط الفعال في الشؤون الدبلوماسية للدول الصغيرة يساهم في تعزيز الحفاظ على السلامة الإقليمية والحق في الدفاع عن النفس وتطوير البنى التحتية وغيرها، ولذلك فهي بحاجة ماسة الى الدخول في علاقات دبلوماسية متنوعة مع مختلف دول العالم، ورغم تمتع هذه الدول بنفس الوضع أو المركز القانوني على غرار الدول الكبرى لاجراء المفاوضات وعقد المعاهدات الدولية الثنائية او المتعددة الاطراف والانضمام الى المنظمات الدولية واللجوء إلى آليات تسوية المنازعات الدولية، الا ان مواردها البشرية المحدودة يمكن أن تؤثر على قدرتها على الانخراط الكامل في الدبلوماسية الدولية الواسعة النطاق، فقد تفتقر بعض هذه الدول إلى الحضور الدبلوماسي والخبرة الفنية للمشاركة الفعالة، كما قد تكون تكاليف وأعباء تنفيذ الالتزامات الدولية باهظة بشكل غير متناسب مع قدراتها المادية؛ ورغم ذلك تسعى الدول الصغيرة غالبا الى وضع اسمها على الخارطة العالمية بأكبر مما تبدو عليه الخارطة الجغرافية رغبة منها في لعب مهام تسهم في تحقيق أصداء عالمية وتجعل منها عنصراً فعالاً على الساحة الدولية، فهي قد تكون مؤثرة في ترجيح ميزان الكفات في اجتماعات المنظمات الدولية عند التصويت وربما تكون من الدول القائدة للتنمية أو انها قد تكون راعية للسلام في المنطقة المعنية، الخ.

٧- ان قدرات الدولة الصغيرة محدودة على الصعيد الاقتصادي وهذا ما يشكل تحدِ اخر يواجهه هذه الدول، وربما تكون عرضة للصدمات الاقتصادية امام النفوذ الاقتصادي للدول الكبرى، ويتطلب التصدي لهذه التحديات حلولا اقتصادية مبتكرة والتعاون الدولي وفتح باب الاستثمارات في مبادرات بناء القدرة والتنمية[١]؛ وهناك من الدول الصغيرة الناجحة في هذا السياق يمكن لها

[١] منذ تسعينيات القرن العشرين على وجه الخصوص، اجتمعت الدول الصغيرة لتشكيل مجموعات اقتصادية نشيطة، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية وصوتها القوي في تحالف الدول الجزرية الصغيرة (مثل البحرين ووجزر القمر ودومينيكا وفيجي وغرينادا وغينيا بيساو وجزر المالديف وبالاو وسانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، وغيرها) التي تضم مجموعة مميزة من (٣٩) دولة و(١٨) عضوًا منتسبًا في اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وقد لعب هذا التحالف دورا بارزا في التنمية المستدامة وقضية تغير المناخ، ينظر:
Stephanie Psalia, Small States at the United Nations, Master's dissertation: Faculty of Arts, University of Malta, 2010, at 66.

ان تؤسس لدور فعال على النطاق الدولي كدول مجلس التعاون الخليجي، والدنمارك وسويسرا وغيرها من الدول الصغيرة، إذ تتوافر على توظيف اقتصادي مبتكر مستندة في ذلك على امكانيات مادية كبيرة، وهي بذلك استطاعت تحقيق الكثير من اهدافها الداخلية والخارجية؛ وحيث ان التحديات والتكيفات التي تواجه الدول الصغيرة هي فريدة في الحفاظ على وجودها الدولي وتنمية قدراتها ومقدراتها، وللتغلب على هذه القيود طورت بعض الدول الصغيرة مناهج مبتكرة للعلاقات الدولية عبر التكيّف من خلال التخصص في قطاعات اقتصادية محددة (مثل الخدمات المالية والمصرفية أو فتح باب الاستثمار الدولي)؛ وغالبًا ما يؤدي هذا الترتيب العملي للأولويات أو "الدبلوماسية المتخصصة" إلى النجاح عندما يتعلق الأمر بالأفكار الكبيرة التي تقدمها للقضايا الرئيسية، وبالتالي المساهمة في تطوير قواعد القانون الدولي في مجالات متخصصة.

ثانياً: التوصيات:

١- إن تحسين وضع الدول الصغيرة في ضوء القانون الدولي المعاصر يتطلب نهجا متعدد الأوجه يتناول مختلف الأبعاد القانونية والسياسية والاقتصادية؛ حيث يمكن أن يؤدي تعزيز ظهورها الدبلوماسي على المنصات الدولية الفعّالة، مثل الأمم المتحدة، إلى تضخيم أدوارها وضمان دمج مخاوف تهديد مصالحها الحيوية في الخطاب الدولي؛ وقد يتضمن هذا الدعوة إلى التمثيل المتساوي على الصعيد الدولي بغض النظر عن حجم الدولة؛ ومن الناحية الاقتصادية يمكن أن يؤدي تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي إلى تمكين هذا النمط من الدول من خلال تشجيع الاستثمار الدولي وتشغيل مواردها الطبيعية والوصول إلى الأسواق العالمية وبالتالي تعزيز آفاق تنميتها في اطار الالتزام بالمعايير والقواعد الدولية؛ ويجب تكييف الأطر القانونية لحماية نقاط الضعف الفريدة للدول الصغيرة، وضمان الحفاظ على سيادتها ومواردها وتراثها الثقافي في مواجهة التحديات الدولية.

٢- إن الدول الصغيرة مدعوة إلى تنظيم نفسها بفعالية في النظام القانوني الدولي المعاصر، فرغم وجود العديد من التحديات والقيود التي تواجهها ولكنها تمتلك أيضًا القدرة على المساهمة

في تحسين كثير من الشؤون الدولية في ميدان التطوير الدبلوماسي (وبالاخص تبني الدبلوماسية المتخصصة في مجالات معينة) وتعزيز الأمن القومي وتطوير التنمية الاقتصادية وغيرها من الميادين التعاونية والتطويرية الفعالة على الساحة الدولية؛ كما ان تحديات هذا النمط من الدول تسلط الضوء على الحاجة إلى دعم المجتمع الدولي لمشاركة هذه الدول في النظام القانوني الدولي وتطوير قواعده.

٣- وختاما فإن الدول الصغيرة، التي غالبا ما تطغى عليها نظيراتها الأكبر حجما، مدعوة الى الى تعزيز وضعها أو مركزها القانوني الدولي اكثر وتبني صوت أقوى في ساحة القانون والعلاقات الدولية، وعلى الرغم من حجمها المتواضع، فإنها تستطيع ان تظهر في كثير من الأحيان حوكمة استثنائية وابتكارا اقتصاديا وأهمية ثقافية عالمية؛ كما ان المجتمع الدولي ممثلة بالامم المتحدة ايضا مدعوة الى أن تتحرك في الاتجاه الذي تريده الدول الصغيرة عموماً الا وهو نظام دولي أكثر استقراراً وحوكمة عالمية أفضل عبر تبني التمثيل العادل في هيئات صنع القرار الدولية وضمان الاعتراف الفعلي بهذه الدول وحماية مصالحها الفريدة لخلق أطر مصممة خصيصا للتحديات الامنية والاقتصادية والبيئية التي قد تواجهها والتي يمكّن هذه الدول من الازدهار وتعزيز مكانتها السيادية للوصول الى صون مبادئ العدالة والمساواة وتحقيق الصالح العام للمجتمع الدولي وبالتالي اثراء النظام القانوني الدولي بالتنوع والمرونة والرفاهية؛ وفي نهاية المطاف من شأن هذا أن يفيد جميع الدول سواء كانوا كباراً أو صغاراً.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية:

١- المواثيق الدولية:

- ميثاق الامم المتحدة.

٢- الكتب:

- حسن إبراهيم، الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢.
- روبرت ألكسي، فلسفة القانون، مفهوم القانون وسريّانه، تعريب: د. كامل فريد السالك، منشورات الحلبي الحقوقية- بيروت، ط٢- ٢٠١٣.

- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط5، ٢٠١٠.
- د. عرفات علي جرغون، قطر وتغير السياسة الخارجية (حلفاء... أعداء)، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016.

٣- البحوث والدراسات:

- د. سلماني سالم ود. عزالدين مسعود، خاصية سيادة الدول، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية: جامعة محمد بوضياف-المسيلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، المجلد (٦): العدد (١)، ٢٠٢١.
- شرقي عبد الغاني، أثر تراتبية القوة في النظام الدولي على سلوك الدول الصغرى، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية: جامعة محمد بوضياف-المسيلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، المجلد (٥): العدد(٢)، 2020.
- عمر الحضرمي، الدولة الصغيرة: القدرة والدور-مقاربة نظرية، مجلة المنارة، العدد (4)، ٢٠١٣.
- د. ناجي محمد عبدالله وسناء ستار نجم، مدخل لفهم أدوار الدول الصغرى، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٢٧، المجلد ١، ٢٠٢٢,

٤- الانترنيت:

- الامم المتحدة، الدول الاعضاء، متاح على الموقع الرسمي الالكتروني للامم المتحدة:

.2024.١٢.١٥<https://www.un.org/ar/about-us/member-states > accessed

- علي حصّين الأحبابي، الدول الصغيرة في النظام الدولي، موقع البيان، 28 آب ٢٠٠٦، متاح على العنوان الالكتروني الاتي:

<https: //www.albayan.ae/opinions/2006-08-28-1.948393> accessed 10.03.2024.

- مدونة القنصل اون لاين، لوكسيمبورج - معلومات وحقائق مثيرة عن عاصمة الأتحاد الاوروبي وقلبه النابض، ٥ ابريل ٢٠٢٤، متاح على موقع:

<https://www.elkonsolonline.com/2024/04/facts-about-luxembourg.html> accessed 10.07.2024.

- د. ناجي صادق شراب، الدول الصغرى وإشكاليات الدور.. قطر نموذجاً، الخليج ،8 تموز2017 ، صحيفة الخليج، الامارات، متاح على العنوان الالكتروني الاتي:

<https://www.alkhaleej.ae/مقالات/الدول-الصغرى-وإشكاليات-الدور-قطر-نموذجاً> accessed > 12.12.2024

ثانياً: المصادر الانجليزية (English References):

1- International Conventions and Resolutions:

- Montevideo Convention on the Rights and Duties of States (1933) The treaty was ratified by 19 Latin American states and the US, 165 I.N.T.S. 19.

- International Court of Justice, Written Statement of Liechtenstein: Written Pleading Case 186 - Legal Consequences arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem. Mon, 07/24/2023, Document File No. 186-20230724-wri-05-00-en.pdf, online available at <https://www.icj-cij.org/index.php/node/203565> accessed 10.11.2024.

2- Books:

- Andrea Ó Súilleabháin, Small States at the United Nations: Diverse Perspectives, Shared Opportunities, International Peace Institute, UN Plaza: New York, USA, 2014.

- Georges Fauriol, Foreign Policy Behavior of Caribbean States, Center for Strategic and International Studies: USA, 1984.

- Paweł Czubik, *Sovereignty in International Law*. Chapter 4 in: International Law From a Central European Perspective. Legal Studies on Central Europe: Central European Academic Publishing, Miskolc, Budapest, 2022.

- Phillip J. Pillin, Declarations of Micronations: A Case for Legitimizing Micronations, The Dialogue, Phi Sigma Tau, 2020.

- Zbigniew Dumienski, Microstates as Modern Protected States: Towards a New Definition of Micro-Statehood, Centre for Small State Studies: Institute of International Affairs: University of Iceland, 2014.

- Stephanie Psalia, Small States at the United Nations, Master's dissertation: Faculty of Arts, University of Malta, 2010.

3- Manuscripts:

- Warrington (1994), Lilliput Revisited, Asian Journal of Public Edward Administration, 16(1).

- Maurice Mendelson (1972), Diminutive States in the United Nations, The International and Comparative Law Quarterly, 21(4).

- Iftekhar Ahmed Chowdhury, Small States in UN System: Constraints, Concerns, and Contributions, Institute of South Asian Studies: (ISAS): National University of Singapore, ISAS Working Paper No. 160 – 24 October 2012.

4- Internet:

- European Union Directorate-General for Communication, Principles, Countries, : EU Countries: Malta, online available at: <https://european-History union.europa.eu/principles-countries-history/eu-countries/malta_en> accessed 10.02.2024.

- Gouvernement Princier: Direction des Affaires Juridiques, LegimonacoMonaco Treaty signed to settle the situation ,Legislation and Jurisprudence of Monaco Paris, 2 February 1861, online: with the communes of Menton and Roquebrune <https://en.gouv.mc/Policy-Practice/Monaco-Worldwide/Agreements-and-Treaties/Treaties-and-bilateral-agreements/Themes/Bilateral-treaties-with-France> accessed 19.06.2024.

- New Zealand's United Nations Handbook, "A Comprehensive Guide To The UN System And How It Works," Summary of all UN Organizations. See New Zealand Ministry of Foreign Affairs & Trade, "United Nations Handbook 2013 – 2014," available at <https://www.wheelersbooks.co.nz/product/United-Nations-Handbook-20132014/469898> accessed 20.12.2024.

- Phillip J. Pillin (2021), The Sovereignty of Micronations, Academia Letters, Article 1439, at 1, online available at <https://doi.org/10.20935/AL1439> accessed 10.08.2024.

- , Mini-States and a More Effective United Nations, Stephen M. Schwebel Cambridge University Press: 28 March 2017, online: <https://www.cambridge.org/core/journals/american-journal-of-international-law/article/abs/ministates-and-a-more-effective-united-nations/1B8646457C40426A74806A8486787D7F#access-block> accessed 10.10.2024.

- The Embassy of Monaco in Washington DC, online available at <https://monacodc.org/monacohome.html> accessed 15.09.2024.

- The International Peace Institute: The Global Observatory, Small States, Boosted by International Law, Provide Necessary Voice on UN Security Council, April 16, 2019, available at <https://www.ipinst.org/2019/04/small-states-international-law-and-un-security-council#5> accessed 12.12.2024.